



بيئتنا الخليجية



نشرة فصلية تصدر عن لجنة التوعية والاعلام البيئي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية • العدد رقم «13» يوليو - اغسطس - سبتمبر 2011

الاقتصاد البيئي «الأخضر»:

العالم في طريقه لـ«ريو» مرة أخرى

الامارات

ابن فهد: وضع سياسات للتكيف مع
تأثيرات التغير المناخي في الوطن العربي

مملكة البحرين

" البيئة " ترفع الخطة التنفيذية
لرئيات الحوار

المملكة العربية السعودية

اجتماع مصائد الأسماك يقر تأسيس
مذكرة تفاهم ومجموعة عمل
للتنسيق بين دول الاقليم

سلطنة عمان

وزير البيئة والشؤون المناخية يزور منطقة
شمال الباطنة للاطلاع على العمل البيئي

دولة قطر

تطبيق الدليل الارشادي لادارة
النفائات

دولة الكويت

الكويت عضو لجنة المواد الكيميائية
باتفاقية نوتردام

نظام معلومات الرقابة البيئية

لدولة الكويت

لقد صنعنا التغيير



الهيئة العامة للبيئة
ENVIRONMENT PUBLIC AUTHORITY
دولة الكويت
State of Kuwait



emISK

نظام معلومات الرقابة البيئية لدولة الكويت
Environmental Monitoring Information System of Kuwait





كلمة د/ عبدالله الهاشم
الأمين العام المساعد لشؤون الإنسان والبيئة
المشرف العام على نشرة بيتتنا الخليجية

التربية البيئية والثقافة البيئية.. علاقة متلازمة

عن شؤون البيئة في دول مجلس التعاون، حتى يتحمل كل إنسان المسؤولية الكاملة لحماية بيئته ومواردها الطبيعية، لذلك أصبح من الضروري تعزيز المفاهيم البيئية في المناهج المدرسية وفي كل المراحل العمرية لتعميق الوعي والثقافة عند الطلاب لترسيخ الأخلاق والقيم التي تدعو إلى احترام البيئة وربطها بالتنمية المستدامة، أي الاستفادة من البيئة وثروتها مع المحافظة عليها وترك ما يفيد الأجيال القادمة دون استنزافها.

من هنا تبرز أهمية التربية البيئية بارتباطها الوثيق مع الثقافة البيئية والوعي البيئي لمواجهة الأخطار التي تنتج في الأساس عن الإنسان وممارساته الخاطئة.

هناك عدة تعريفات لمفهوم التربية، تتفق جميعها على أن التربية تعني السلوك الإنساني وتنميته وتطويره وتغييره... وقد تم تحديد مفهوم التربية البيئية على أنها عملية بناء المذركات والمهارات والاتجاهات والقيم اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وحضارته بمحيطه الحيوي الطبيعي، وتوضح حتمية المحافظة على مصادر البيئة وضرورة حسن استغلالها.

وتأتي أهمية التربية البيئية نتيجة للأخطار المتزايدة والمتفاقمة التي يواجهها الإنسان في عصره الحديث، ونتيجة للممارسات السلوكية الخاطئة ونقص الوعي البيئي. ومن هنا أصبحت التربية البيئية هي الوسيلة المستخدمة في إعداد الأجيال للتعامل السوي والسليم مع البيئة. فالتربية لم تعد مجرد تعليم الإنسان كيفية التعامل أو التكيف مع مجتمعه، بل تعدى مفهومها إلى أن أصبحت تعنى بتكيفه مع بيئته المادية الطبيعية التي من خلالها يستطيع الحفاظ على وجوده.

وتهدف الثقافة البيئية إلى تطوير الوعي البيئي وإيجاد المعرفة البيئية الأساسية بغية بلورة سلوك بيئي إيجابي ودائم، والذي يعتبر هو شرط أساسي كي يستطيع كل شخص أن يؤدي دوره بشكل فعال في حماية البيئة.

إن رفع الوعي البيئي لدى الأفراد والمجتمعات لاكتساب المهارات والمعرفة يعتبر هدفاً يسعى إليه المسؤولون



لجنة التوعية والإعلام البيئي هي لجنة منبثقة عن الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تم تشكيلها بقرار من مجلس الوزراء المسؤولين عن البيئة في اجتماعهم التاسع - أبو ظبي 2005 وتعنى بتطوير البرامج التوعوية والواقع الإعلامي لتناول القضايا البيئية.

إن موضوعات النشرة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر اللجنة. المراسلات: توجه جميع المراسلات بأسم المشرف العام للنشرة على العنوان التالي: b_gcc@hotmail.com

الأخراج والطباعة: شركة دار كويت تايمز للصحافة والطباعة والنشر - دولة الكويت



بيئتنا الخليجية

هيئة التحرير

المشرف العام
معالي الدكتور
عبدالله الهاشم
الأمين العام المساعد لشؤون
الإنسان والبيئة

رئيس التحرير
أ. أحمد بن علي الشرياني
مدير إدارة البيئة -

نائب رئيس التحرير
أ. عادل محمد البسكي
مستشار بإدارة البيئة

مدير التحرير
د. أحمد خليفة الموسى
دولة الكويت

أحمد خليفة الكعبي
الأمانة العامة لدول مجلس
التعاون لدول الخليج العربية

هند أحمد شاكر
دولة الإمارات العربية المتحدة

د. زكريا عبد القادر خنجي
مملكة البحرين

د. نايف بن صالح الشلهوب
المملكة العربية السعودية

داود بن سليمان البلوشي
سلطنة عمان

أحمد حسين عبد الرحمن
دولة قطر

المحتويات

05-04

الامارات العربية المتحدة

● ابن فهد: وضع سياسات للتكيف مع تأثيرات التغير المناخي في
الوطن العربي

07-06

مملكة البحرين

● " البيئة " ترفع الخطة التنفيذية لرئيات الحوار

09-08

المملكة العربية السعودية

● اجتماع مصايد الأسماك يقر تأسيس مذكرة تفاهم ومجموعة
عمل للتنسيق بين دول الاقليم

11-10

سلطنة عمان

● وزير البيئة والشؤون المناخية يزور منطقة شمال الباطنة للاطلاع
على العمل البيئي

13-12

دولة قطر

● تطبيق الدليل الارشادي لادارة النفايات

15-14

دولة الكويت

● الكويت عضو لجنة المواد الكيميائية باتفاقية نوتردام

23-16

ملف العدد

● الاقتصاد البيئي «الأخضر»:
العالم في طريقه لـ«ريو» مرة أخرى

24

نافذة بيئية

● محيطات العالم مهددة بالانقراض

اجتماع هيئة جائزة البيئة



عقد في مدينة جدة الاجتماع (27) لهيئة جائزة مجلس التعاون لأفضل الأعمال البيئية خلال الفترة 9-10 أغسطس 2011م. وتم في هذا الاجتماع إعداد الأوزان الخاصة بجائزة التوعية البيئية، والأوزان الخاصة بجائزة الإعلام البيئي، كما تم في هذا الاجتماع الاطلاع على المشاركات المقدمة من الدول الأعضاء، واختيار الفائزين في جائزة التوعية البيئية وجائزة الإعلام البيئي وجائزة أفضل شخصية بيئية وجائزة أفضل مؤسسة صناعية تلتزم بالاشتراطات والقوانين البيئية. ونظراً لأن البحوث تحتاج إلى محكمين متخصصين في مجال القوانين والتشريعات البيئية، فقد تم الاتفاق على 3 محكمين متخصصين في هذا المجال وترسل إليهم البحوث مع استمارات التقييم ليتم التحكيم من قبلهم. وسيتم رفع نتائج الفائزين في الأقسام المختلفة للجائزة لاعتمادها من قبل معالي الأمين العام لمجلس التعاون الرئيس الأعلى لهيئة الجائزة. وسوف يقام حفل تكريم الفائزين بالجائزة في حفل يتزامن مع الاجتماع (15) للوزراء المسؤولين عن شؤون البيئة الذي سيقام في مدينة أبوظبي خلال عام 2011م.

الملتقى الشبابي

استضافت المملكة العربية السعودية ممثلة في الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بالتعاون مع قطاع الإنسان والبيئة في الأمانة العامة لمجلس التعاون الملتقى البيئي الخامس لشباب دول مجلس التعاون في مدينة أبها خلال الفترة 1-8 يونيو 2011م تحت شعار «الاستهلاك المستدام.. أنماط حياة» ويهدف الملتقى الذي يقام سنوياً بشكل دوري في الدول الأعضاء إلى تدريب الشباب وتنمية مهاراتهم وصقل مواهبهم وتنمية روح العمل الجماعي وخدمة المجتمع وتوطيد أواصر الأخوة والصداقة بين شباب دول المجلس. وشاركت كل دولة بخمسة طلاب من المرحلة الثانوية ومشرف واحد من كل دولة بناءً على معايير محددة وشروط خاصة يتطلب توافرها في المشاركين. وتضمن برنامج الملتقى محاضرات علمية وتوعوية وزيارات ميدانية لمعالم مدينة أبها.



مجموعة العمل بدول مجلس التعاون المكلفة

بدراسة تطورات ومستجدات اتفاقية الأمم المتحدة

عقدت مجموعة العمل بدول مجلس التعاون المكلفة بدراسة ومتابعة تطورات ومستجدات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو اجتماعها الرابع والثلاثين في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 29-30 شوال 1432هـ الموافق 27-28 سبتمبر 2011م بحضور أعضاء مجموعة العمل، إضافة إلى ممثل عن المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة، والأمانة العامة لمجلس التعاون.

وقد تم خلال الاجتماع استعراض عدد من الموضوعات، أهمها:

- مخرجات ونتائج الاجتماعات والمفاوضات للهيئات الفرعية وفريقي التفاوض في الاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو التي عقدت في تايلند خلال الفترة من 8-1 أبريل 2011م، ويون خلال الفترة من 17-6 يونيو 2011م، والاستعداد للدورة السابعة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية والدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في بروتوكول كيوتو.

- ملاحظات الدول الأعضاء على المتطلبات الأساسية لإعداد الإستراتيجية الإقليمية للتكيف مع تغير المناخ لدول المجلس.

- توصيات الاجتماع الثاني لشبكة التغيرات المناخية في دول غرب آسيا.

- التطورات المتعلقة بإعداد تقارير البلاغات الوطنية بشأن تغير المناخ بدول المجلس، وتبادل خبرات دول المجلس بشأن تكوين واختصاصات الجهة الوطنية المعنية باعتماد مشاريع آلية التنمية النظيفة (DNA) والمشاريع التي تم تنفيذها في هذا الشأن.

أبوظبي تستضيف الاجتماع الخاص لفريق عمل الأوزون

البيئة للموافقة على التعديلات التي أدخلت على النظام تمهيداً لرفعه إلى المجلس الأعلى لمجلس التعاون لاعتماده. كما تم خلال الاجتماع استعراض أولويات دول مجلس التعاون فيما يتعلق بتجميد المواد الهيدروكلوروفلوروكربون (HCFCs)، والتحديات التي تواجه دول المجلس للوفاء بالالتزامات تجاه متطلبات التخفيض التدريجي وصولاً إلى التخلص النهائي لهذه المواد بحلول 2030م.

3 - بناءً على التنسيق الذي تم بين الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وبين برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المكتب الإقليمي لغرب آسيا، عقد الاجتماع الخاص لفريق عمل الأوزون في دول مجلس التعاون في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 19 شوال 1432هـ الموافق 17 سبتمبر 2011م. وقد شارك في الاجتماع ممثلين عن جميع الدول الأعضاء، بالإضافة إلى الأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

المكتب الإقليمي لغرب آسيا. وقد تم أثناء الاجتماع استعراض ملاحظات الدول الأعضاء على مسودة النظام الموحد بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي سبق لفريق العمل الاتفاق عليها في اجتماعه المنعقد في مملكة البحرين خلال الفترة 5-6 يناير 2011م، حيث تم الاتفاق على إدخال بعض الملاحظات على المسودة النهائية وعرضها على الاجتماع القادم للوزراء المسؤولين عن شؤون

المكتب الإقليمي لغرب آسيا. وقد تم أثناء الاجتماع استعراض ملاحظات الدول الأعضاء على مسودة النظام الموحد بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي سبق لفريق العمل الاتفاق عليها في اجتماعه المنعقد في مملكة البحرين خلال الفترة 5-6 يناير 2011م، حيث تم الاتفاق على إدخال بعض الملاحظات على المسودة النهائية وعرضها على الاجتماع القادم للوزراء المسؤولين عن شؤون

خلال حلقة العمل التشاورية حول التكيف مع تغير المناخ بدبي

ابن فهد: وضع سياسات للتكيف مع تأثيرات التغير المناخي في الوطن العربي

البنك الدولي في تقريره باستعراضها خلال الورشة بتغطية مفصلة لها ولغيرها من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية، وضم التقرير مجموعة واسعة من المقترحات اللازمة لوضع خطط واستراتيجيات التكيف مع التغيرات المناخية، وناقش التقرير ثمان فصول رئيسية هي تغير المناخ يحدث الآن وتأثر السكان في البلدان العربية، ومستقبل الدراسات المناخية، والآثار المتوقعة لتغير المناخ على الموارد المائية، وتغير المناخ يهدد الأمن الغذائي وسبل كسب العيش في المناطق الريفية، وتأثير تغير المناخ على سبل كسب العيش والأحوال المعيشية في المناطق الحضرية، والتكيف مع تغير المناخ بما يراعي احتياجات المرأة: ضمان تحقيق الفاعلية والاستدامة، إضافة إلى تحسين الصحة في مناخ متغير، واتجاهات السياسات وإجراءات التكيف.

كما أكد معاليه أن دولة الإمارات العربية المتحدة ما زالت تؤكد على الدوام التزامها بالعمل بصورة فاعلة مع المجتمع الدولي للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه واتخذت العديد من الخطوات المهمة في هذا الصدد، وتدعو إلى ضرورة العمل على تحقيق أقصى قدر من التضامن الدولي لمواجهة التغير المناخي الذي يمثل التحدي الأبرز لقدرتنا على تحقيق التنمية المستدامة، وتسريع وتيرة الجهود المبذولة في هذا الصدد.

شارك في الورشة ممثلين من مكتب مجلس الوزراء، بلدية دبي، بلدية الفجيرة، هيئة البيئة والمحميات الطبيعية في الشارقة، ووزارة المالية، ووزارة الخارجية، هيئة البيئة أبوظبي، وجمارك الشارقة.



للتأثر بتغير المناخ حتى في حالات الاختلافات البسيطة في درجات الحرارة وكميات الأمطار على المدى الطويل، وسيكون لتلك التأثيرات تداعيات اقتصادية واجتماعية عميقة، لا سيما وأن معظم السكان والبنية التحتية والأنشطة الاقتصادية تقع على الشريط الساحلي. ولفت معالي الوزير أنه إذا أخذنا دولة الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال فقد أكدت الدراسة التي أجراها معهد ستوكهولم للبيئة ونشرت في عام 2010 حول التأثيرات ووسائل التكيف مع تغير المناخ في دولة الإمارات العربية المتحدة بأن المناطق الساحلية ستعرض للغمر بالماء بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، وأن خط الشاطئ الحالي سيزحف إلى الداخل بصورة ملحوظة.

ولن تقف التأثيرات المحتملة لتغير المناخ عند هذا الحد، بل ستكون كل الأنظمة البيئية عرضة لتلك التأثيرات بما في ذلك الموارد المائية، والأراضي الجافة، والتنوع البيولوجي، والإنتاج الزراعي، والأمن الغذائي، والمستوطنات البشرية، والصحة العامة، والبنية التحتية، والتي قام

أكد معالي الدكتور راشد أحمد بن فهد وزير البيئة والمياه على أهمية تركيز الاهتمام بقضية تغير المناخ والمسائل المتعلقة بالتكيف مع تغيراته حالياً وخلال السنوات المقبلة، حيث إن الكثير من الأدلة والبراهين التي تراكمت في السنوات الماضية ترسم صورة تدعو إلى القلق بالمستقبل نتيجة استمرار تفاقم ظاهرة التغير المناخي، وإن كل تلك الأدلة والبراهين تشير بصورة لا تدع مجالاً للشك إلى أن التأثيرات السلبية لتغير المناخ ستكون كبيرة على كافة المناطق الجغرافية والقطاعات الاقتصادية والنظم البيئية.

جاء ذلك خلال كلمة معاليه التي ألقاها بالنيابة عنه سعادة الدكتور سعد الدين النمري مستشار وزير البيئة والمياه خلال افتتاح حلقة العمل التشاورية حول التكيف مع تغير المناخ والتي عقدت بفندق جراند حياة بدبي بالتعاون مع البنك الدولي وجامعة الدول العربية. وأشار معاليه في الكلمة أن هذه الورشة تأتي في إطار التعاون المثمر مع جامعة الدول العربية والبنك الدولي من أجل وضع سياسات للتكيف مع تأثيرات التغير المناخي في الوطن العربي، وذكر أن الأدلة تشير أيضاً إلى أن الدول العربية - بالرغم من مساهمتها المحدودة في ظاهرة تغير المناخ- ستكون عرضة لتلك التغيرات سواء ذات الصلة بارتفاع درجة الحرارة أو ارتفاع مستوى سطح البحر، باعتبارها مناطق تعاني أصلاً من موجات الجفاف المتكررة وشح المياه، وستكون دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تعاني من ظروف مناخية قاسية، من بين المناطق الأكثر قابلية

أكدت على أهمية التقيد بالتشريعات التي تنظم أنشطة الصيد

البيئة والمياه: الأسماك القاعية في تناقص مستمر بسبب الصيد الجائر

الدراسات وضعت الوزارة السياسات والتشريعات المناسبة للحفاظ على المخزون والتي يتم إصدارها استناداً إلى القانون الاتحادي رقم (23) لسنة 1999م بشأن استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية، وذلك بهدف حماية المخزون السمكي، وتخفيف جهد الصيد لما يمثلته من أهمية للأجيال الحالية وللأجيال القادمة. كما تم إصدار قرارات تنظيمية لمنع الصيد في الخبران والتشجيع على إقامة المحميات الطبيعية بهدف تنمية مخزون الثروة السمكية.

وتشير دراسات وزارة البيئة والمياه كذلك إلى أن الأسماك القاعية والتي تعتبر المخزون الحقيقي في تناقص مستمر وأحد أهم الأسباب في ذلك هو الصيد الجائر لصغارها. لذلك تؤكد الوزارة على أهمية إعادة الأسماك الصغيرة إلى البحر وهي حية فور وقوعها في معدات الصيد، وعدم بيعها أو عرضها أو تداولها إذا كان طولها أقل من المسموح بصيدها.

وقد أصدرت الوزارة نشرات مصورة بالأطوال الحقيقية لعدد خمسة عشر نوعاً من الأسماك الاقتصادية كالبهامور والشعري والكوفر والنيسر والصافي وغيرها، وتم توزيعها على كافة جمعيات الصيادين، والسلطات المختصة بأسواق السمك بالدولة، ودعت الصيادين بعدم صيد تلك الأسماك لحماية وتنمية المخزون السمكي كمورد ومصدر للغذاء لمختلف الأجيال.



مهماً في منظومة الأمن الغذائي.

وتعمل الوزارة على إجراء الدراسات والمسوحات لتقييم المخزون السمكي بالدولة، حيث أظهرت النتائج تدهوراً في المخزون السمكي بسبب الممارسات الخاطئة التي عزت هذه المهنة لاسيما في مجال أنشطة الصيد، والوسائل المتبعة في صيد الأسماك التي تعمل على تجريف البحر وعدم السماح للأسماك بالتكاثر، وبناء على نتائج

تعزيزاً لحجم المخزون السمكي في الدولة، وحمايته من الاستنزاف واستدامته للأجيال القادمة، فقد ركزت وزارة البيئة والمياه جهودها ومبادراتها لحماية هذه الثروة الوطنية باعتبارها أحد ركائز الأمن الغذائي في الدولة.

وتعمل الوزارة على تقديم البرامج الإرشادية وعقد ورش العمل، التي يتم من خلالها التعريف بأهمية هذه الثروة والدعوة للمحافظة عليها واستخدامها، من خلال تطبيق التشريعات من القوانين والقرارات المرتبطة.

وقد حرصت الوزارة خلال الفترة السابقة على التعريف بألية تطبيق القرار الوزاري رقم 16 لسنة 2010 بشأن عدم صيد وبيع وتسويق 15 نوعاً من الأسماك التي يقل طولها عن الحد المسموح به، وذلك في إطار خطة الوزارة لتأهيل ورفع كفاءة الكوادر الوطنية بالدولة، وترسيخاً لتوجهات الحكومة الاتحادية وتعزيزاً لرؤية الإمارات 2021 بتوفير محيط سليم وبيئة طبيعية غنية ليتمتع الجميع برغد العيش.

وتؤكد وزارة البيئة والمياه على أهمية اعطاء الاسماك الصغيرة فرصة للتكاثر ووضع البيض وعدم صيدها وذلك بالتقيد بقرار اطوال الاسماك، الذي يمنع صيد الاسماك الصغيرة، بغرض المحافظة على الثروة السمكية التي تعتبر ثروة وطنية وتمثل مورداً غذائياً مهماً للمجتمع وجزءاً

خلال افتتاحها الندوة الوطنية حول الادارة المتكاملة للمحميات الطبيعية في الدولة

الشناسي: الامارات لديها اهتمام كبير بإنشاء المناطق المحمية كمدخل للمحافظة على الحياة الفطرية والتنوع البيولوجي وتنميته

الفهد، الوشق العربي، المها العربي، الظفر العربي، غزال الرمال، الوعل النوبي، قط الغوردون، قط ابيض الذيل، الذئب العربي، ومن أهم الطيور الحبارى، والصقر الحر، كما تم اكتشاف نوعين جديدين من الحشرات في محمية الوريعة بالفجيرة وهما (خنفساء مائية) تنضوي تحت رتبة الحشرات غمدية الأجنحة، ونوع من الزنابير يعرف باسم النمل المخمل وينضوي تحت رتبة الأجنحة ويبلغ طوله خمسة مليمترات، وأكثر من 20 نوعاً من الطيور الإماراتية مدرجة على قائمة الاتحاد الدولي للأنواع المهددة بالانقراض منها (الصقر الحر، الحبارى، صقر الجراد).

الجدير بالذكر بأن الصحراء تغطي أكثر من 80% من إجمالي مساحة الدولة أي ما يعادل ثلاثة أرباع مساحة الدولة، ومن أشهر النباتات وأكثرها كثافة وازدهارها الغاف، السدر، السم، والأرط. ومن النباتات النادرة الموجودة في الدولة زهرة الأوركيد، شجيرة القصد وتسمى محلياً العثوث ويوجد منها 120 شجرة فقط تنبت في الوديان وتزيد كثافة انتشار النباتات البرية في المناطق الشمالية من الدولة وتمثل ما نسبته 70% من مجموع الأنواع النباتية البرية المنتشرة في الدولة، وحوالي 60% من هذه النباتات الموجودة في الدولة حولية، تنبت وتزهو وتكمل دورة حياتها في فترة قصيرة بعد سقوط الأمطار، ويوجد في الدولة ما يقارب 200 غابة صحراوية تتركز في (مدينة زايد، غياثي، الوثبة) ومن هذه الغابات (الوضيحي - وادي الغزلان - الحيام والحلوة - وادي الدهس - البابا - بدع زايد - جبل الضنه - اويوفريضة، غابة صفران بدع هزاع الخريجة الشهرية - اوارنب - غياثي - ابوطوق، غابات بوالدبسا، غابات بوالقدر)، كما يوجد في الدولة 10 واحات رئيسية.

ويوجد 640 نوعاً نباتياً موزعة في 78 عائلة و 416 جنساً، يوجد حوالي ثلث نباتات الإمارات (15 نوعاً) في ثلاثة عائلات، وتمثل غالبية نباتات الإمارات عشبية (452 نوعاً تمثل 71% من إجمالي النباتات) ويوجد 159 نوعاً شجريا ويوجد فقط 25 نوعاً شجريا (تمثل الشجيرات والأشجار 25% و 4% على الترتيب من إجمالي فلورا الإمارات). ويتم حماية أنواع النباتات المهددة بالانقراض أو المعرضة للخطر بنفس القدر من الاهتمام كأشجار الغاف، وتم إنشاء العديد من الغابات الاصطناعية وإضفاء الحماية على العديد من المناطق البرية بهدف المحافظة على التنوع النباتي، و الإمارات حققت سجلاً حافلاً في هذا المجال نتيجة لوضع وتنفيذ مجموعة من برامج الحماية الرائدة والناجحة، مثل برامج حماية المها العربي والحبارى والصقور التي حققت نجاحات مهمة، ليس فقط في مجال حمايتها من الانقراض وإنما إكثارها في الأسر وإطلاقها في مواطنها الطبيعية داخل وخارج الدولة، وكذلك برامج حماية النمر العربي. وأشادت سعادة وكيل وزارة البيئة والمياه جهود المؤسسات والهيئات البيئية في الدولة ودورها في هذا المجال، وأشارت إلى أنه تتوفر لدى بعض السلطات المختصة برامج متكاملة لحماية الأنواع المهددة بالانقراض. ومن برامج الحماية المتميزة حماية المها العربي، وحماية الصقور والحبارى وأبقار البحر والسلاحف البحرية والنمر العربي.



مريم الشناسي

افتتحت سعادة الدكتورة مريم حسن الشناسي وكيل وزارة البيئة والمياه الندوة الوطنية حول الإدارة المتكاملة للمحميات الطبيعية في الدولة بفندق البستان روتانا دبي. وأوضحت سعادتها خلال كلمتها الافتتاحية بأن الدولة شهدت وخلال السنوات القليلة الماضية إقامة مجموعة كبيرة من المناطق المحمية، البرية والبحرية، في مختلف أنحاء الدولة، بلغ عددها 20 محمية طبيعية معلنة وتبلغ مساحتها الإجمالية التقديرية حوالي 5033 كيلومتراً مربعاً، وبذلك فهي تشكل حوالي 6.02% تقريباً من مساحة الدولة البالغة حوالي 83600 كيلومتر مربع. وأشارت بأن عدد المناطق المحمية في الدولة سيرتفع إلى ثلاثة أضعاف العدد الموجود حالياً بعد الإعلان عنها.

وذكرت أن الندوة الوطنية تأتي في إطار البرامج والأنشطة التي حددتها الوزارة من خلال مبادرة تحسين مستوى حماية المناطق الإحيائية والهشة بيئياً في الدولة، واهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة باهتماماً كبيراً بإنشاء المناطق المحمية كمدخل للمحافظة على الحياة الفطرية والتنوع البيولوجي وتنميته، خاصة بعد تغير النظرة من الاهتمام بحماية كل نوع من الأنواع المهددة بالانقراض على حدة إلى الاهتمام بالمحافظة على الموائل والأنظمة البيئية والبيئية التي يعتبر أحد السمات التي ميزت العمل البيئي في الدولة خلال السنوات الماضية. كما أكدت أن هذه الندوة تكتسب أهمية خاصة في ضوء الاهتمام المتزايد بالمحميات الطبيعية في دولة الإمارات، وسوف تتيح الفرصة للمشاركين فيها للإطلاع والاستفادة من التجارب والخبرات في تطبيق مفاهيم الإدارة المتكاملة للمحميات الطبيعية. وأفادت الشناسي أن وزارة البيئة والمياه حددت وضمن خطتها الإستراتيجية للأعوام 2011 - 2013 المتعلقة بالتنوع البيولوجي والتي تسعى من خلالها لتعزيز الأمن البيئي كهدف إستراتيجي وتحسين مؤشر الأداء البيئي.

وأضافت سعادتها أن الوزارة تسعى لتعزيز الجانب التشريعي في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال إعطاء موضوع التنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية مزيداً من الاهتمام للواقع البيئي والذي يشمل بالضرورة تعديلات تقوم بها الوزارة في القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999، الخاص باستغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية. يذكر أنه يوجد في دولة الإمارات أكثر من 44 نوعاً من الثدييات الأرضية، 3 أنواع مهددة بالانقراض، 5 أنواع معرض لخطر الانقراض، 29 ذات أهمية قليلة، ونوع واحد لا يتوفر معلومات كافية عنه، ويوجد عدد 441 نوعاً من الطيور في الدولة منهم 47 نوعاً من الجوارح حيث يوجد نوعان من المهدد بالانقراض، و 5 أنواع معرضة لخطر الانقراض، 38 نوعاً ذات أهمية قليلة، كما يوجد عدد 54 نوعاً من الزواحف مكونة من 12 عائلة، يوجد عدد 2 فقط من السلاحف البحرية معرض للانقراض ونوع واحد من الثعابين مهدد بالانقراض، ويوجد في الإمارات نوعان فقط من البرمائيات (في محمية وادي الوريعة) هما الضفدع العربي وضفدع ظفان. ويبلغ عدد الحيوانات المهددة بالانقراض في الدولة 70 نوعاً (وأهمها النمر العربي،

تبدأ الحملة في نوفمبر الجاري

البيئة والمياه تكافح الدوباس في نصف مليون نخلة

النخيل القريبة من الأماكن المرتفعة والتي غالباً ما تكون فيها زراعات متداخلة وغير منتظمة ومتزاحمة بأشجار النخيل حيث تزيد بداخلها معدلات نسب الرطوبة ويقبل فيها تظل واختراق أشعة الشمس.

وقد تم رصد جيلين تقوم حشرة الدوباس بإكمالهما في ظروف دولة الإمارات العربية وهما "جيل ربيعي" وجيل خريفي" وتصل فترة كل جيل حوالي ثلاثة أشهر حيث تضع الانثى خلالها 143 بيضة في المتوسط، ويبدأ الجيل الربيعي في شهر مارس و أبريل بينما ينتشر الجيل الخريفي خلال شهر أكتوبر و نوفمبر و ديسمبر.

وحول نسبة الإصابة فقد أفادت الوزارة بأن نسبة الإصابة في عام 2010 قبل المكافحة كانت 90% وانخفضت النسبة إلى 25% بعد تنفيذ عمليات المكافحة. وفي هذا العام 2011 بلغت نسبة الإصابة بالحشرة 60% ومن المتوقع أن تنخفض إلى 10% بعد تنفيذ الحملة. ويتم التوقف عن تنفيذ برنامج الرش بالمبيدات في حال اشتدت الرياح وفي حال ارتفعت درجة الحرارة إلى أكثر من 30 درجة مئوية وذلك نظراً لقلّة فعالية الرش في هذه الظروف.



والأوراق والسماح لأشعة الشمس بالتخلل بين أوراق أشجار النخيل وتهيئة الظروف التي تساعد على قتل البيض في طوره الكامن، وسيتم البدء في عمليات المكافحة تزامناً مع فقس البيض وبدء خروج الحوريات قبل زيادة الإفرازات العسلية المتكونة بواسطة انطلاق الحشرات الكاملة والبرقات. ونسبة إصابات النخيل بالحشرة ترتفع في مواقع مزارع

نظمت وزارة البيئة والمياه حملة لمكافحة حشرة دوباس النخيل على ما يقارب نصف مليون نخلة في مناطق من امارات الدولة. وتبدأ الحملة خلال شهر نوفمبر القادم وتستمر حتى نهاية ديسمبر 2011. حيث وضعت الوزارة استراتيجية عامة لمكافحة الآفات الزراعية، وذلك الرامية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية لرفع معدلات الأمن الحيوي، وتحقيق الأمن الغذائي.

وقد تم تشكيل 18 فريق عمل لتنفيذ برامج الحملة، يتكون كل فريق من 4 مختصين ينفذون أعمال الحملة في فترة تستمر من 8 إلى 9 ساعات يومياً.

والوزارة تتبع في عملية مكافحة الحشرة المعايير العالمية الموصى بها في الصحة والسلامة، والتخلص الآمن من العوالب الخاصة بالمبيدات وملابس العاملين المستخدمة خلال تنفيذ الحملة.

وتعمل الوزارة على مكافحة الآفة من خلال الرش بالمبيدات، واستخدام أسلوب المكافحة المتكاملة لهذه الآفة والتي تشمل تهيئة بيئة غير ملائمة لتسمح للحشرة بالتكاثر وذلك عن طريق عدة وسائل أهمها إزالة وتخفيف أعداد الخوص

بتوجيهات الممثل الشخصي لجلالة الملك

" البيئة " ترفع الخطة التنفيذية لمرئيات الحوار

الهيئة أن العمل البيئي وحماية البيئة في المملكة بحاجة إلى تضافر الجهود والمسئولية المشتركة من الجميع تجاه هذه البيئة والمحافظة على الموارد الحية فيها. كما يعتمد على الشراكة الحقيقية بين جميع المؤسسات العامة والخاصة والأهلية تجاه العمل وتفعيل إجراءات الحماية الضرورية لهذه البيئة.

من جهة أخرى بادرت الهيئة العامة بالتواصل والتنسيق مع بعض الوزارات والمؤسسات المعنية بشكل مباشر في تنفيذ المرئيات المشتركة مع الهيئة للاتفاق على الآليات والإجراءات اللازمة للتنفيذ.

وأعربت الهيئة عن شكرها لكل من ساهم في تنفيذ توجيهات القيادة السياسية في مملكة البحرين من مؤسسات رسمية وجهات معنية بتنفيذ هذه المرئيات على أرض الواقع، وسيتم البدء باتخاذ كل الخطوات لتفعيل هذه الإجراءات التنفيذية ليطمئنها المواطن البحريني.



• الشيخ عبد الله بن حمد آل خليفة

بتوجيهات وإشراف مباشر من سمو الشيخ عبدالله بن حمد آل خليفة الممثل الشخصي لجلالة الملك رئيس الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية، أنهت الهيئة العامة بالتعاون مع وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني إعداد وبلورة الخطة التنفيذية لمرئيات حوار التوافق الوطني ذات العلاقات بالهيئة ورفعها إلى ديوان صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء.

وقد قام فريق العمل بالهيئة بإعداد الخطة ووضع كل الخطوات التنفيذية اللازمة لتفعيل تنفيذ مرئيات الحوار ذات العلاقة بالبيئة سواء على صعيد الإجراءات التي تتطلب إصدار تشريعات جديدة أو تعديلات تشريعية، أو على صعيد الإجراءات التنفيذية المطلوبة.

وقد اعتمدت الخطة التنفيذية لمرئيات حوار التوافق الوطني الخاصة بالبيئة على رؤية استراتيجية الهيئة العامة المستقبلية التي تتماشى مع رؤية المملكة الاقتصادية 2030. وتؤكد

خلال مشاركته في اجتماع دولي عن الانسان ومحيطه الحيوي .. الزياتي :

رأس سند على رأس أولويات المحميات الطبيعية الجديدة

الإنسان والمحيط الحيوي الذي اختتم في مدينة دريسدن بألمانيا، بدعوة الدول الأعضاء إلى إجراء تقييم شامل في ضوء خطة مدريد لفاعلية محميات المحيط الحيوي الخاضعة لسيادتها. كما أقر الاجتماع تسجيل 18 محمية محيط حيوي جديدة، مما يرفع العدد الإجمالي لمحميات المحيط الحيوي المسجلة من قبل برنامج الإنسان والمحيط الحيوي التابع لمنظمة اليونسكو إلى قرابة 580 محمية تنتمي إلى 114 دولة.

كما أقر الاجتماع قائمة من 14 متقدما من الباحثين الشباب، واختيار بحوثهم للدعم لجائزة العلماء الشباب لهذا العام للقيام بتنفيذ البحوث المختارة والموجهة إلى دراسة الجوانب البيئية من الحياة خاصة ما له علاقة بمحميات المحيط الحيوي، حيث تبلغ قيمة هذه الجائزة التي بدأ العمل بها منذ عام 1998م نحو 5000 دولار أمريكي. كما أعلن في الاجتماع عن فوز نزار هاني من الجمهورية اللبنانية بجائزة ميشيل باتيسي على المشروع الخاص بمحمية أرز الشوف في لبنان.



كشف مدير عام الإدارة العامة للبيئة والحياة الفطرية الدكتور عادل الزياتي أن الهيئة تعكف حالياً وبالتعاون مع وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني على إعداد مشروع طموح يهدف إلى حماية بيئة القرم في منطقة رأس سند التي تحظى بأولوية عالية من قبل الهيئة، منوها إلى أنه سيتم الكشف عن تفاصيل هذا المشروع الرائد فور الانتهاء من التصميم الهندسية.

وأشار الزياتي إلى التوجيهات السامية لرئيس الهيئة العامة سمو الشيخ عبدالله بن حمد آل خليفة والمتعلقة بتعزيز تدابير الحماية في محمية خليج توبلي، واستغلال هذه المحمية بصورة مستدامة من خلال إقامة صرح حضاري يتألف من معالم تعليمية وترفيهية توظف لخدمة المجتمع المحلي، مضيفاً إلى أن الهيئة تعمل على تنفيذ هذه التوجيهات من أجل إصلاح الوضع في الخليج وإعادة تأهيل ما يمكن تأهيله ليصبح أكثر عطاءً وبيئة منتجة وجميلة. وكان الزياتي قد ترأس وفد المملكة إلى اجتماع الدورة 23 للمجلس الدولي لتنسيق برنامج



365 بانوشاً وقارباً يبدؤون صيد الروبيان.. القصير:

إنشاء « الأرياف الصناعية السمكية » نهاية العام بكلفة 4 ملايين دينار



إنشاء مستعمرات بحرية في المناطق الصحراوية لإعادة إحيائها وإنعاشها بدل البيئة البحرية التي دمرت. وذكر أن إنشاء المجمعات السمكية " الأرياف الصناعية " تتكون من أجسام معينة تكون على نوع من بيوتات وحضائن الأسماك الصغيرة والكبيرة توضع بها المادة التي تستخدم في الإسمنت وتكون عليها الأعشاب والطحالب البحرية.

إحدى متطلبات إنشاء المجمعات السمكية والتي ستخضع تحت الرقابة لمدة سنة، وفي حالة نجاحها سيتم طرحها للمراحل الأخرى من المشروع، وهو إنشاء الأرياف الصناعية في المناطق الأخرى. وأشار إلى فكرة الفشوت الاصطناعية جاءت من أجل تعويض البيئة البحرية وخاصة الأماكن التي تم تدميرها. والتي جاءت الخطوة من خلال

البحرين باعتبارها أكثر المناطق ملائمة إلى هذا النوع والتي تعتبر من المناطق الصحراوية تحت الماء، وتأتي عملية إنزال الفشوت الصناعية من أجل إعادة إحيائها لتكون الكائنات الحية عليها، وسيتم تنفيذها على مساحة 4 كيلو مترات. وبين أنه بعد عملية إنزال الفشوت الاصطناعية ستكون هناك عملية متابعة لنمو الأحياء البحرية، وهي

كشف المدير العام لحماية الثروة البحرية جاسم القصير عن ترسية مشروع " الأرياف الصناعية السمكية " والتي تتكون من أجسام إسمنتية لإقامة المجمعات السمكية. وقال القصير أنه سيتم البدء في المشروع نهاية العام الجاري وذلك بكلفة 4 ملايين دينار على عدة مناطق. وأوضح أن المرحلة الأولى للمشروع ستقام في منطقة شمال شرق

"وزارة التجارة" تعلن دعمها لمعرض التقنيات الخضراء



اجتمع الدكتور عادل الزياتي مدير عام الإدارة العامة لحماية البيئة والحيطة الفطرية بسعادة الدكتور حسن فخرو وزير الصناعة حيث اطلع الوزير على آخر ترتيبات واستعدادات الإدارة لتنظيم معرض البحرين الأول للتقنيات الخضراء الذي يقام برعاية الممثل الشخصي لجلالة الملك المفدى ورئيس الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحيطة الفطرية سمو الشيخ عبدالله بن حمد آل خليفة.

وخلال المقابلة أشاد الوزير بأهمية ودور الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحيطة الفطرية والجهود التي تتوالى بذلها على صعيد تنظيم مثل هذه المعارض والفعاليات، مؤكداً على دعم الوزارة ورعايتها لمثل هذه الفعاليات لا سيما أنها تستهدف استخدام التقنيات الحديثة في حماية البيئة للحيلولة دون تفاقم هذه المشكلة البيئية ولكي تحطو المؤسسات الصناعية خطوات سباقة في عالم الاستثمارات النظيفة بيئياً التي تعتبر من أولويات واهتمامات حكومة البحرين.

"الثروة السمكية": تراجع المخالفات المتعلقة بصيد الروبيان

أكد مدير إدارة الثروة السمكية بالهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحيطة الفطرية جاسم القصير أن نسبة المخالفات خلال مزاولة مهنة صيد الروبيان في المناطق المحظورة انخفضت مقارنة بالسنوات الماضية، مرجعاً ذلك إلى الأوضاع الأمنية والمناطق التي لا يستطيع البحارة الوصول إليها ما ساعد في تقليص نسبة التجاوزات.

يأتي ذلك فيما أعلنت الإدارة العامة لحماية الثروة البحرية السماح بمزاولة صيد الروبيان اعتباراً من فجر يوم الجمعة (15 يوليو 2011) في جميع المناطق المسموح بها ضمن المياه الإقليمية لمملكة البحرين. من جهته قال القصير في تصريح إن " حجم المعروض من الروبيان في أول أيام رفع الحظر لا يمكن تقديره، إلا أنه من الممكن القول إن الكميات ستكون أعلى نسبة لانخفاض معدل التجاوزات والمخالفات



الأمر الذي سيكون عاملاً إيجابياً في توافر الروبيان بكثرة. وبخصوص ما إذا كانت لدى الهيئة خطة لإنعاش إنتاج البحرين من الروبيان ذكر القصير أن العنصر الأساس في المحافظة على توافر كميات من الروبيان هو التزام البحارة بأوقات فترة الحظر والمناطق الممنوعة في فترة التكاثر وهو ما سيساعد في حماية الروبيان، إلا أن الهيئة لا توجد لديها أية خطة من هذا القبيل، وكان للهيئة دور في وضع مواصفات شبك الصيد.

اجتماع مصائد الأسماك يقر تأسيس مذكرة تفاهم ومجموعة عمل للتنسيق بين دول الاقليم



المعنية بإدارة المصائد السمكية في الدول الأعضاء بالهيئة، والتي تشمل بجانب المملكة العربية السعودية كلا من الأردن وجيبوتي والسودان ومصر والصومال واليمن، بالإضافة إلى خبراء من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) والهيئة الإقليمية التي نظمت الاجتماع في مقرها الرئيسي بمدينة جدة.

وعبر أمين العام الهيئة الدكتور زياد بن حمزة أبو غرارة عن ارتياحه لنتائج الاجتماع، باعتبار أن مذكرة التفاهم الإقليمية وأنشطة مجموعة الفريق الإقليمي سوف تتيح تفعيل العمل المشترك بين إدارات المصائد في مجالات البحوث وتبادل الإحصائيات السمكية، وتنسيق خطط الإدارة والإجراءات المتخذة لحماية الثروة السمكية وترشيد استغلالها مما يساهم في تحقيق استدامة الموارد البحرية في الإقليم والحد من استنزافها.

اختتم الاجتماع الإقليمي حول إدارة مصائد الأسماك في دول البحر الأحمر وخليج عدن، الذي نظّمته الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بمقرها بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية بدعم من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو)، على مدار ثلاثة أيام.

وتمخض الاجتماع عن اتفاق على تنفيذ خطة عمل إقليمية وفق برنامج زمني محدد، واتفاق على إعداد مذكرة تفاهم إقليمية لترتيب التعاون والتنسيق في إدارة مصائد الأسماك في الإقليم، وأسست مجموعة عمل فنية إقليمية لمتابعة وتنفيذ خطة العمل الإقليمية، على أن يتم استكمال الإطار القانوني والتنفيذي والبدء في تطبيق أنشطة التنسيق والتعاون الإقليمي في إدارة المصائد بنهاية العام المقبل 2012. وكان الاجتماع قد ضم وفودا رفيعة المستوى من الجهات الوطنية

تأمين محمية «نفود العريق» لاعادة توطين الحياة الفطرية

المحافظة وأن الدولة لم تأل جهداً في نشر التوعية عبر كل الوسائل ، فلابد أن نكون فاعلين متعاونين على البر والتقوى لما فيه مصلحة الوطن...

وأشار إلى أن الاهتمام بالبيئة يأتي كموضوع يحظى بعناية عالمية ورعاية محلية توليه الدولة جانبا كبيرا من الاهتمام لضمان استمرارية قدرة الطبيعة على مؤازرة التنمية البشرية وكتفاعل إيجابي مع هذه المقومات الطبيعية ، مؤكداً أهمية الشراكة المستدامة بين التربية والهيئة والجهات الحكومية الأخرى في الدولة في نشر الوعي لدى الطلاب في المدارس.



لطلاب التربية والتعليم في محافظة النبهانية أهمية المحافظة على الحياة الفطرية في

كشف الأمير بندر بن سعود بن محمد الأمين العام للهيئة السعودية للحياة الفطرية بالسعودية، عن توجه الهيئة إلى إحكام وتأمين حدود محمية «نفود العريق» بمحافظة النبهانية من أجل الشروع في إعادة توطين بعض أنواع الحياة الفطرية النادرة والمهددة بالانقراض من جديد والتي يجري إكثارها في مراكز أبحاث الهيئة، لافتاً النظر إلى أنه لا بد من الاستغلال الأمثل للمحميات وتسليمها للأجيال القادمة وهي في حال طيبة.

خلال افتتاح فعاليات البرنامج التوعوي «التعريف بأهمية الحفاظ على الحياة الفطرية

وقال الأمين العام للهيئة السعودية للحياة الفطرية

الأرصاد وحماية البيئة في تقريرها النصف سنوي عن حوادث البيئة

السعودية: تعاملنا مع 58 حادثاً بيئياً خلال ستة أشهر عام 2011

عن الحوادث والتسريبات النفطية والكيميائية والمواد الضارة الأخرى يؤثر وبشكل كبير على تفعيل مهام دور الجهات المعنية بتنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة تلوث البيئة البحرية بالزيت والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة، والتي قد تؤدي إلى إغلاق بعض المنشآت الحساسة والاستراتيجية مثل محطات تحلية المياه والكهرباء والموانئ، إلى جانب الأضرار البيئية والاقتصادية البالغة على الدولة.

وأشار التقرير أن جميع الجهات الحكومية المسؤولة عن المشروعات ذات العلاقة بالبيئة في المملكة العربية السعودية ملتزمة بوضع خطط الطوارئ اللازمة لحماية البيئة من مخاطر التلوث التي تنتج عن الحالات الطارئة التي قد تحدثها المشروعات التابعة لها أثناء القيام بأنشطتها، وتعتبر الخطة الوطنية لمكافحة تلوث البيئة البحرية بالزيت والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة ملزمة للجهات الحكومية والخاصة بالتنسيق والتعاون للحد من التلوث ولجعل البيئة أكثر أمناً وسلامة.



أعلنت الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بالمملكة العربية السعودية في تقرير حديث لها أنها تعاملت خلال الستة أشهر الماضية من عل مع 58 بلاغاً بيئياً بأنواع متعددة من التلوث.

حيث تنوعت البلاغات من الملوثات الناتجة عن الكسارات، الصرف الصحي، التلوث النفطي، المرادم، التلوث الكيميائي، إلى الحرق المكشوف. وقد استحوذت الكسارات على نسبة كبيرة من عدد البلاغات. وأما يخص التلوث الكيميائي فقد بلغ عدد البلاغات الناتجة عن التلوث النفطي في البحر الأحمر خمسة بلاغات، أما الخليج العربي فبلغ عدد الشكاوى والبلاغات المتعلقة بالتلوث أربعة شملت ثلاثة للنفطي وواحد من مواد كيميائية.

كما أن معظم البلاغات والشكاوى تنجم عن الممارسات الخاطئة وكذلك وجود التجاوزات البيئية فضلاً عن مخالفات المقاييس البيئية، ومن مسببات التلوث النفطي الحوادث الناجمة من جنوح السفن أو تصادمها أو تسريب أثناء التفريغ، وإشار التقرير إلى أن عدم الإبلاغ

تقدير "أمي" لبرنامج التنمية النظيفة في السعودية

وذلك في سعي الدول المتقدمة إلى تخفيض كميات انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، وفي نفس الوقت مساعدة الدول النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساهمة في تحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وأضاف "في إطار آلية التنمية النظيفة يمكن للمستثمرين في مشاريعها الحصول على شهادات خفض الانبعاثات التي تبين الكمية الفعلية التي تم خفضها، والتي يمكن استخدامها كدليل على امتثال الحكومات لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، والاستفادة المادية من تلك الشهادات عبر تداولها في سوق سندات الكربون العالمي".

تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي واختتم أعماله التاسع من ديسمبر 2011.

قد أطلقت اتفاقية الأمم المتحدة هذه المسابقة السنوية، بإشراف لجنة تحكيم مشكلة من خبراء دوليين، وبمنافسة العديد من المشاركين من الهيئات الوطنية المعنية، لتسليط الضوء على العمل الذي قامت به هذه الهيئات الوطنية من تعزيز آلية التنمية النظيفة في بلدانها.

من جهته، أكد الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز مساعد وزير البترول والثروة المعدنية لشؤون البترول، رئيس اللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة: "إن آلية التنمية النظيفة تشجع على التعاون بين اقتصاد الدول المتقدمة، والدول الناشئة، والنامية،

فازت اللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة في المملكة العربية السعودية في المسابقة العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي، حيث نالت جائزة أفضل هيئة قدمت برنامجاً لنشر ثقافة آلية التنمية النظيفة، والتي تهدف إلى عرض أفضل حالات التواصل للتعريف بمشاريعها، ودورها في الترويج لهذه المشاريع التي تهدف إلى الحد من انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري والتخفيف من آثار التغير المناخي، وذلك في حفل أقيم في مدينة (ديربان) في جنوب إفريقيا على هامش اجتماع مؤتمر الأطراف السابع عشر لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي، الذي أقيم خلال الفترة من 28

وزير البيئة والشؤون المناخية يزور منطقة شمال الباطنة للاطلاع على العمل البيئي

وتبسيط الإجراءات بما لا يخل بتطبيق النظم واللوائح التي وضعتها الوزارة لتنظيم العمل البيئي وحماية مفردات البيئة وصون الطبيعة ويكفل تحقيق التنمية المستدامة في مختلف المجالات .

وأكد معالي وزير البيئة والشؤون المناخية من خلال لقاءه على أن حماية البيئة والمحافظة على صحة الإنسان من جميع الملوثات وتحقيق أركان التنمية المستدامة تعد هدفاً من أهداف الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة العمانية .

الجدير بالذكر أن وزارة البيئة والشؤون المناخية تسعى إلى تحقيق هذه الإستراتيجية بالتعاون مع جهات الاختصاص من خلال عدد من المداخل والآليات أهمها التخطيط البيئي السليم للمؤاممة بين التنمية والبيئة وصولاً إلى تنمية مستدامة للمجتمع في مختلف مجالاته.



الجهود للنهوض بالعمل البيئي إلى أفضل المستويات خاصة وأن منطقة شمال الباطنة أصبحت من الوجهات الاقتصادية والتجارية والسياحية الهامة الأمر الذي يتطلب تضامناً كافة الجهود والإمكانات لتوافر الخدمات اللازمة ، كما وجه إلى ضرورة تسهيل

قام معالي محمد بن سالم بن سعيد التوبي وزير البيئة والشؤون المناخية بزيارة عمل إلى إدارة البيئة والشؤون المناخية بمنطقة شمال الباطنة ووحدة بيئة صحار التي تشرف عليها الوزارة وميناء صحار الصناعي ومنطقة صحار الصناعية للاطلاع على سير العمل البيئي بالمنطقة .

وقد أطلع معاليه على سير العمل ، وناقش مع المختصين آليات وسبل تطوير العمل بما يكفل صحة المواطن والمقيم . واستمع إلى شرح وإفي من المختصين عن الإنجازات التي تم تحقيقها في السنوات الماضية فيما يخص إدارة المخلفات وتحقيق السلامة الصناعية والآليات التي تنتهجها وحدة بيئة صحار في تصريف مخلفات المياه ، كما ناقش معاليه مدى التأثير البيئي للتنمية الصناعية بالمنطقة والحلول المناسبة لها . وقد أعطى معاليه التوجيهات بضرورة تكثيف

إنشاء دائرة الحماية من الإشعاع بوزارة البيئة

لرصد الإشعاع، والقيام بدراسة ومسوحات الرصد الإشعاعي، وتسجيل وحفظ قياسات الرصد الإشعاعي، ومراجعة وتقسيم أعمال محطات الإنذار المبكر لرصد الإشعاع، وإعداد التقارير الخاصة بها. وقسم التراخيص الذي يقوم بتسجيل الجهات المتعاملة مع المواد المشعة، ودراسة وتقييم الجهات المتعاملة مع المواد المشعة، وإدخال بيانات تراخيص المواد المشعة في قاعدة بيانات الوزارة، ومراجعة التراخيص منتهية الصلاحية، متابعة الجهات بشأن عمليات إعادة تصدير المواد المشعة منتهية الصلاحية أو التي لا يوجد لها أي استخدام في السلطنة، وإصدار المخالفات ومحاضر الضبط بموجب اللوائح والقوانين المعتمدة لدى الوزارة. أما القسم الثالث فهو قسم الرقابة والتفتيش ويقوم بمهام التفتيش على الجهات المتعاملة مع المواد المشعة سواء بالاستيراد والنقل أو الاستخدام والتخزين، و متابعة تطبيق الجهات للوائح والقرارات واشترطات تراخيص المواد المشعة، وأخذ قياسات الإشعاع في مواقع عمل الجهات المتعاملة مع المواد المشعة، وتقديم المشورة الفنية للجهات في مواقع العمل، وإصدار المخالفات ومحاضر الضبط بموجب اللوائح والقوانين المعتمدة لدى الوزارة، وإعداد تقارير التفتيش.

أصدر معالي محمد بن سالم بن سعيد التوبي وزير البيئة والشؤون المناخية ، قرار وزارياً رقم (44/2011) قضى بإنشاء "دائرة الحماية من الإشعاع" تتبع المديرية العامة للشؤون البيئية التابعة للوزارة، ونص القرار على تقوم هذه الدائرة بإعداد وتحديث وتنفيذ اللوائح الخاصة بالحماية من الإشعاع سواء الإشعاع المؤين أو غير المؤين، وإعداد وتنفيذ إستراتيجية السلطنة للحماية من الإشعاع، وتشغيل محطات الإنذار المبكر لرصد الإشعاع، وأخذ القياسات الخاصة بمستويات الإشعاع في مختلف أوساط البيئة العمانية، والتعاون والتنسيق على مختلف المستويات المحلية والإقليمية والدولية لتبادل المعلومات المتعلقة بالتعامل مع المواد المشعة في التطبيقات السلمية لها، وتقديم المشورة الفنية للجهات المتعاملة مع المواد المشعة، وإصدار المخالفات ومحاضر الضبط بموجب اللوائح والقوانين المعتمدة لدى الوزارة، ومنح التراخيص والتفتيش على الجهات المتعاملة مع المواد المشعة بالسلطنة.

ونص القرار في مادته الثانية أن يتبع هذه الدائرة ثلاثة أقسام رئيسية، وهي قسم الرصد الإشعاعي الذي يعني بتشغيل وصيانة محطات الإنذار المبكر

وفد مؤسسة كوريا للبيئة يطلع على التجارب البيئية بالسلطنة

قام الوفد بالاجتماع أيضاً مع عدد المسؤولين في دائرة الصرف الصحي بوزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه ، والمسؤولين في المؤسسة العامة للمناطق الصناعية في منطقة الرسيل الصناعية ، إلى جانب الانتقال بالمختصين بشركة مجلس للخدمات الصناعية وشركة حيا للمياه .

يذكر بأن مؤسسة كوريا للبيئة هي مؤسسة حكومية تعمل تحت إشراف وزارة البيئة الكورية وتقوم بإنشاء وإدارة شبكات مراقبة التلوث وتحليل البيانات والتفتيش على مصادر التلوث وتعمل على توفير أجهزة الرصد وشبكات المراقبة وربطها إلكترونياً .



المشترك بين البلدين الصديقين وسجل تعزيرهما ، كما تم التباحث في عدد من القضايا البيئية الهامة وأهم الحلول المناسبة لها مع استعراض تجارب السلطنة في هذا المجال ، وإمكانية تبادل الخبرات بين الدولتين في مجالات البيئة . كما

، ونظام مراقبة الانبعاثات الغازية من المناطق الصناعية في السلطنة . وقد التقى الوفد بالمسؤولين في وزارة البيئة والشؤون المناخية وفي مقدمتهم نجيب بن علي الرواس مستشار الوزير للشؤون البيئية ، وتم خلال اللقاء بحث أوجه التعاون

قام وفد من مؤسسة كوريا للبيئة بزيارة عمل رسمية للسلطنة بتنظيم من وزارة البيئة والشؤون المناخية التقوا خلالها بعدد من المسؤولين في الجهات الحكومية والخاصة بالسلطنة للاطلاع على تجارب السلطنة في مجال إدارة وحماية وصون البيئة ومواردها الطبيعية وجهودها في مجال حماية الغلاف الجوي وإدارة مياه الصرف الصحي . وكذلك لمناقشة عدد من المواضيع الهامة إدارة وطرق معالجة مياه الصرف الصحي في مسقط وصحار ، ونظام مراقبة نسب التلوث الصحي في السلطنة ، ونظام وحدات معالجة مياه الصرف الصحي في المناطق الريفية

دورة التدريبية لراقي الحياة الفطرية

السلطنة .

ويهدف برنامج الدورات المشتركة بين وحدات حماية الحياة الفطرية الحفاظ على الحياة الفطرية في السلطنة ومنع انقراضها والعمل على تنميتها، كما يهدف إلى ضبط عمليات القنص والصيد غير المشروعة وعمليات التهريب خارج الحدود ومنع التجاوزات والتعديت التي تتعرض لها وذلك من خلال تطبيق القوانين والتشريعات التي توفر الإطار القانوني لحماية المفردات الفطرية وعدم التعدي على موائها الطبيعية، كما يهدف أيضا إلى حفز المراقبين البيئيين وإعادة تأهيلهم وتنشيطهم بما يتناسب مع المعطيات التكنولوجية الحديثة، والعمل على الارتقاء بمستواهم في أداء مهام عملهم من أجل الوصول إلى السرعة والدقة في الإنجاز، إضافة إلى تدريبهم على القيام بواجبهم على أكمل وجه ورفع معنوياتهم وصقل معارفهم وقدراتهم لبذل المزيد من الجهد والعطاء في مجال حماية الحياة الفطرية وصون مفرداتها ومقوماتها الطبيعية التي تزخر بها السلطنة.



نفذت وزارة البيئة والشؤون المناخية دورة التدريبية لراقيي الحياة الفطرية لمنطقتي شمال وجنوب الباطنة وذلك بمبنى إدارة البيئة والشؤون المناخية بمنطقة جنوب الباطنة .

وتم خلال الدورة مناقشة برنامج الدورات المشتركة بين وحدات حماية الحياة الفطرية في مختلف مناطق وولايات السلطنة، وأهداف هذا البرنامج، ومحاوره، وطرق تنفيذه بما يكفل الحفاظ على التنوع الأحيائي في البيئة العمانية .

كما تم التطرق إلى أهم الصعوبات التي تواجه مراقبي الحياة الفطرية وأهم الحلول المقترحة للتغلب عليها. وفي نهاية الدورة تم عملية تقييم للدورة ومعرفة سلبياتها وإيجابياتها ووضع الحلول المناسبة لتطويرها لتعميمها على مختلف مناطق وولايات السلطنة. وأوصت الدورة إلى ضرورة زيادة دوريات حماية الحياة الفطرية في السلطنة وتكثيفها وذلك سعيا من الوزارة لصون الطبيعة العمانية وحماية الحياة الفطرية وإثرائها بهدف الحفاظ على مفرداتها والعمل على تنميتها باستمرار ولكافة ومنع الصيد الجائر للحيوانات البرية في

سعيًا لرفع مستوى الوعي البيئي بالحياة الفطرية

وزارة البيئة تنظم دورة حول مكافحة الاتجار غير المشروع بالحياة الفطرية في السلطنة

الشهادات والجهات المسؤولة عنها، وتزويدهم بمعلومات عن الإجراءات المتبعة في المعابر الحدودية للتأكد من صحة شهادات سايتس ومنع الاتجار غير المشروع.

وتأتي هذه الدورة في إطار التزام السلطنة ببنود اتفاقية الاتجار الدولي بالحيوانات والنباتات الفطرية المهددة بالانقراض (CITES) والتي انضمت إليها السلطنة بموجب المرسوم السلطاني رقم (117/2007) الصادر بتاريخ 19 نوفمبر 2007م، حيث يأتي هذا الانضمام ضمن اهتمامات السلطنة بالحياة الفطرية والعناية بمفرداتها وصون مواردها الطبيعية وتوفير البيئات المناسبة لنمو وتكاثر مختلف الأحياء الفطرية التي تزخر بها البيئة العمانية، وكذلك حرصا من السلطنة بأهمية التنسيق والتعاون الدولي في مجال المحافظة على الأنواع الفطرية المهددة بالانقراض. كما أن الانضمام إلى هذه الاتفاقية سيساعد السلطنة في التحكم والتعامل مع الأنواع التي يتم استجلابها إلى السلطنة. حيث أنه بموجب بنود هذه الاتفاقية لا يجوز تصدير أو إعادة تصدير أو استيراد حيوانات حية أو ميتة أو نباتات أو أجزاء منها أو مشتقاتها إلا بتصريح سايتس من وزارة البيئة والشؤون المناخية (ماترة التنوع الأحيائي) التي تقوم بإصدار الرخص والشهادات الضرورية الخاصة بهذه الشأن .



البحرية، وأسماك الحفش وإجراءات تجارة الكافيار، وتتضمن الدورة أيضا تدريب المشاركين على كيفية كشف تهريب الأحياء الفطرية بين الدول، وكيفية التأكد من التصاريح وطرق كشف الاحتيال والتزوير للتصاريح. تهدف الدورة إلى تقديم صورة شاملة عن اتفاقية التجارة الدولية بالحيوانات والنباتات الفطرية المهددة بالانقراض، وتقديم السلطات المحلية المسؤولة عن تطبيق اتفاقية سايتس للمشاركين وشرح دورهم في تطبيق الاتفاقية، وتعريف المشاركين بأكثر الأنواع البرية تعرضا للتجارة والمشمولة بالاتفاقية وشرح أهم موققاتها بالمنطقة، وتعريف المشاركين بالتشريعات المحلية وإجراءات إصدار

نظمت وزارة البيئة والشؤون المناخية دورة التدريبية حول مكافحة الاتجار غير المشروع بالحياة الفطرية، بالتعاون مع الصندوق الدولي للرفق بالحيوان، وبمشاركة 60 مشاركا من مختلف الجهات الحكومية بالسلطنة، وهي وزارة البيئة والشؤون المناخية، ووزارة الزراعة والثروة السمكية، ووزارة التجارة والصناعة، والمديرية العامة لمكتب حفظ البيئة بديوان البلاط السلطاني، والإدارة العامة للجمارك بشرطة عمان السلطانية .

وتم خلال الدورة مناقشة عدد من المحاور الهامة في مجال الحفاظ على الحياة الفطرية ومكافحة الاتجار غير المشروع بها أهمها التعريف بالصندوق الدولي للرفق بالحيوان وأهدافه ومجالات عمله، والتعريف باتفاقية التجارة الدولية بالحيوانات والنباتات الفطرية المهددة بالانقراض (سايتس)، وآلية عملها وسلطاتها وتصاريحها، ومعرفة المهارات اللازمة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالحياة الفطرية، وأهم الطرق العلمية للحفاظ على الحياة الفطرية والعمل على تنميتها. كما ستشمل الدورة على مناقشة إجراءات اتفاقية السايتس حول النباتات، وشرح عن الأنواع المدرجة في الاتفاقية التي تتيح تداولها في المنطقة، وهي حيوانات القطط والريسيات والفيلة ووحيد القرن وظمي التبت، وشرح عن الأنواع المختلفة من الجوارح وخصوصا الصقور، وأنواع الزواحف والأحياء

وزارة البيئة تنفذ برنامجا تدريبيا لإدارة طوارئ وطرق التعامل مع الحوادث

التقييم الأساسي للمخاطر، وكيفية إجراء التنسيق مع الجهات الرسمية المعنية بالطوارئ، وتوضيح أهم أسباب وقوع الحوادث التي تنتج عنها الإصابات، وأهمية تطبيق مبادئ الإدارة في حالات الطوارئ. كما يهدف البرنامج إلى توضيح العوامل السلوكية في حالات الطوارئ ووصف النظم القانونية والمعايير لها، ووصف مبادئ الاتصالات الفعالة في حالات وقوع الكوارث، وفهم أساسيات إدارة طوارئ المواد الخطرة، وأهمية تحديد مخارج الطوارئ، ومعدات الإطفاء اللازمة، ومعرفة إجراءات الإخلاء، وكيفية إجراء تمارين الإطفاء، وكيفية إجراءات الإسعافات الأولية .

التحقيق في حوادث العمل، وخطوات التحقيق، وطرق التعامل مع حوادث الحريق .

كما تم مناقشة طرق التعامل مع الحوادث الناجمة عن الكهرباء، والحوادث الناجمة عن استخدام المواد الكيميائية، والحوادث الميكانيكية في بيئة العمل، وحوادث المنشآت الصناعية، والحوادث المنزلية، والحوادث الناتجة في المنشآت التعليمية، والحوادث المرورية، والحوادث الناتجة عن عمالة الأطفال، وأهمية الإسعافات الأولية وطرقها الصحيحة . ويأتي تنفيذ هذا البرنامج بهدف تدريب الكوادر الوظيفية في الوزارة مهنيًا بكيفية إعداد خطط الطوارئ والتخطيط المسبق لها، وتعريفهم بمبادئ

نفذت وزارة البيئة والشؤون المناخية برنامجا تدريبيا في مجال إدارة الطوارئ وطرق التعامل مع الحوادث لعدد من موظفي ديوان عام الوزارة وموظفي إدارات البيئة والشؤون المناخية التابعة للوزارة بالمحافظات والمناطق .

وتم خلال البرنامج مناقشة عدد من المحاور الهامة التي تنمي القدرات الوطنية في كيفية التعامل مع الحوادث في حالاتها الطارئة منها التعرف على مفاهيم إدارة الطوارئ، وإدارة التحقيق في حوادث العمل، والإدارة الفعالة في المواقف الطارئة، كما تم التطرق إلى تعريف الحدث والحاد، والخطة العلمية والعملية لإدارة الأزمات والإخلاء في حالات الطوارئ، وأهداف

تطبيق الدليل الإرشادي لإدارة النفايات



والخطط لتنفيذ هذا المشروع وتركز الخطة على فرص الوعي أولاً ومن ثم خلق المعرفة بطرق تداول هذه النفايات وصولاً إلى الفرض القانوني والإجراء الرقابي .

ويأتي الدليل من ضمن مرحلة توفى الوعي والمعرفة والإجراءات المعتمدة لتداول مخلفات الرعاية الصحية . وقد بذلت وزارة البيئة بهذا الصدد العديد من الإجراءات

كما يعتبر الدليل ثمرة عمل مشترك بين وزارة البيئة وجهات عديدة منها الرعاية الصحية بالمجلس العلى للصحة ومؤسسة حمد الطبية وقطر للبترو .

بدأت وزارة البيئة مع الصحة بتطبيق الدليل الإرشادي لإدارة النفايات الصحية ويهدف هذا الدليل إلى وضع أسلوب تحكم ومراقبة مناسبة لعمليات إنتاج وفرز وتخزين ونقل ومعالجة نفايات الرعاية الصحية الخطرة والتخلص منها بطرق آمنة وأكد مصدر مسئول بوزارة البيئة أنه تم البدء في إلزام الجهات الطبية والصناعية بتطبيق الدليل الإرشادي لإدارة نفايات الرعاية الصحية كما أن الدليل يقوم بدور إرشادي لمدة ثلاثة شهور وستحول تعليماته واشتراطاته إلى إخطارات قانونية بعد هذه الفترة ليكون الزامياً لجميع المنشآت الطبية والصناعية في البلاد . ويعد الدليل الإرشادي بمثابة اللائحة التنفيذية لتطبيق قرار وزارة البيئة رقم (8) لعام 2006م بشأن تنظيم عمليات إدارة النفايات الرعاية الصحية.

مخالفة (609) شركة لعدم التزامها بالقوانين

قامت وزارة البيئة بحملة تفتيشية على المنطقة الصناعية ووجهت 609 إنذاراً ومخالفة للشركات المخالفة لشروط السلامة وللتشريعات والقوانين البيئية .



وهدفت الحملة إلى تحديث شامل للبيانات والمعلومات البيئية داخل المنطقة الصناعية وزيادة الوعي البيئي للمنشآت الصناعية . وتأتي هذه الحملة برئاسة السيد/ عبدالله ناصر النعيمي مدير إدارة الحماية البيئية وتحت إشراف المهندس / حسين الكبيسي رئيس قسم التفتيش الصناعي حيث تم تشكيل خمس فرق عمل تتكون من أخصائيين وخبراء بيئيين من إدارات القطاع البيئي وهي فرق التفتيش الصناعي والإشعاعي والكيميائي وتفتيش النفايات الخطرة بالإضافة إلى فريق الرصد البيئي .

وأكد الكبيسي أن الشركات التي لن تتعاون مع الوزارة في تعديل أوضاعها سيتم تطبيق القوانين البيئية بحقها والتي تصل إلى حد سحب التراخيص المسموحة لها.

رصد 100 سمكة قرش في البيئة البحرية



ضمن الدراسة الحقلية التي تقوم بها وزارة البيئة حول رصد أسماك القرش في البيئة البحرية فقد تم رصد حوالي 100 سمكة قرش متجهة في منطقة واحدة وفي مختلف الأحجام والأعمار وشكلت نسبة الذكور 80% .

وقال المشرف على هذه

الدراسة الخبير محمد الجيدة من الصعب وجود هذه الكمية في منطقة متجمعة بهذا العدد في مختلف أنحاء العالم , مما يشير أن دولة قطر تعد الدولة الثانية في العالم بعد المكسيك من حيث حجم وعدد تجمع أسماك القرش (الحوث) وهذا يدل على معدل النمو في البيئة البحرية لهذه الأسماك في تزايد نتيجة عدم صيد مثل هذه الأسماك ويبدو أن المنطقة التي تعيش فيها تدل كذلك على سلامة البيئة فيها ومن خلال هذه الاكتشافات قام فريق العمل المشرف على الدراسة بتركيب أجهزة على أثنين من الذكور . كما لوحظ كميات كبيرة من بيض الأسماك حيث تم أخذ عينات من البيض للفحص عليها بمختبرات البيئة للتعرف على البصمة الجينية والفصيلية . وكما هو معروف سابقاً بأن وزارة البيئة وقعت في 26 ابريل 2011م مع قناة الجزيرة الوثائقية مذكرة تفاهم لإنتاج فيلم وثائقي عن سمك القرش .

جامعة قطر تطلق برنامجين

ماجستير العلوم البيئية ودراسات الخليج

حماية البيئة، التنمية المستدامة . أما برنامج ماجستير دراسات الخليج برنامج بيئي لا يركز على تقديم المعرفة من جانب محدد في العلوم ، ودائماً يربط بين العلوم الاجتماعية والإنسانية وهو برنامج ماجستير لمدة سنتين ، وعدد الساعات المكتسبة للبرنامج 36 ساعة ومن بين المقررات التي سيتم دراستها في البرنامج التاريخ المعاصر ، السياسة في الخليج، الدول والمجتمع، الجغرافيا السياسية، الطاقة والعالم ، أمن الخليج، حقوق الإنسان ، بالإضافة إلى مقررات دراسية إعلامية وثقافية وأدبية .

ويعد هذا البرنامج الأول من نوعه في المنطقة وسيساهم في إضافة العديد من الأبحاث المتعلقة بمنطقة الخليج إلى المكتبات العامة.



إذا كانت الدراسة بنظام الدوام الكامل. ويتضمن البرنامج مشروعاً بحثياً يتعلق بالبيئة القطرية كما أن هناك ثلاثة تخصصات يستطيع الطالب التركيز علي أي منها وهي : الصحة البيئية ،

اعتباراً من الفصل الدراسي حريف 2011م من سبتمبر أطلقت جامعة قطر خلال الفصل الدراسي حريف 2011 سبتمبر برنامج ماجستير العلوم البيئية وماجستير دراسات الخليج حيث تبدأ الدراسة في البرنامج اعتباراً من الفصل الدراسي حريف 2011م ويهدف البرنامج إلى إعداد كوادر قطرية مؤهلة وذات خبرة وكفاءة علمية لها القدرة على التواصل والتفاعل مع العالم المحيط وقضاياها المتنوعة بشكل علمي ودقيق ومتوازن ويلبي برنامج العلوم البيئية احتياجات سوق العمل المحلية في دولة قطر خاصة أن التنمية المستدامة والاهتمام بالبيئة ورعايتها تعد من ركائز الرؤية الوطنية 2030 . والبرنامج يتألف من 24 ساعة وحسب الخطة تستغرق الدراسة مدة عامين أو 4 فصول دراسية

حظر الرعي

في البيئة البرية

أصدرت وزارة البيئة قرار يحظر الرعي في جميع مناطق الدولة وذلك لمدة عامين حفاظاً على البيئة الطبيعية والنباتية ويأتي هذا الحظر مساهمة منها في إثراء الحياة البرية عامة والروض خاصة بالدولة.

وقد أهابت وزارة البيئة بجميع أصحاب الإبل التعاون معها وتقدير دواعي وأسباب هذا المنع وسوف يتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية حيال كل من يخالف هذا القرار .



دراسة حول أهداف إستراتيجية الوزارة



انجازات ومخرجات خلال المرحلة القادمة . هذا وقد تم اعتماد سبعة أهداف إستراتيجية للإدارات المختلفة بالوزارة مشيراً إلى أهمية التعريف بالمشروع التي تم تنفيذها لتحقيق كل هدف من أهداف الإستراتيجية من أنشطة ومخرجات وفترات زمنية وميزانية التنفيذ والموارد البشرية التي تحتاجها الوزارة لتنفيذ إستراتيجيتها للفترة من 2012 إلى 2016 ، وتشمل هذه الأهداف تحقيق التوازن الكفيل بالحفاظ على البيئة وحمايتها ، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية مما يضمن تنميتها، ضمان الجودة والسلامة والصحة البيئية ، الارتقاء بالكفاءة المؤسسية وجودة الأداء، تطوير السياسات والتشريعات لحماية البيئة ، تعزيز الوعي والثقافة البيئية ، ودعم وتفصيل التعاون الوطني والإقليمي والدولي. وقد شارك في الورشة الوكلاء المساعدين ومدراء الإدارات ورؤساء الأقسام والمستشارون والخبراء والموظفون المختصون بالوزارة .

نظمت وزارة البيئة ورشة عمل خاصة لمناقشة إستراتيجيتها العامة في مجالات التوعية والحفاظ على البيئة والمشاركة في رصد ومتابعة المشاريع المختلفة تحقيقاً لمبدأ التنمية بالتزامن مع رؤية الوزارة الرامية إلى الإسهام بفعالية حول تحقيق الأهداف البيئية لحماية البيئة القطرية. كذلك تواءم رؤية الوزارة مع رؤية قطر الوطنية 2030م من بينها ركيزة البيئة . كما أنهت الوزارة حالياً إلى إعداد إستراتيجية وخطط لتنفيذ مشاريع وطنية أولية والتعريف بأهدافها السبعة التي حددتها وذلك في إطار رؤية دولة قطر الوطنية 2030م.

وقد حاضر الدكتور / راشد الكواري الوكيل المساعد لشؤون البيئة في ورشة العمل الخاصة حول إستراتيجية الوزارة متناولاً أهمية الورشة وضرورة أن يكون لكل إدارة من إدارات الوزارة فكرة كاملة عن اختصاصاتها وواجباتها فضلاً عن الوقوف على ما تم انجازه في السابق والمتوقع من

بترشيح من 150 دولة لتمثل دول آسيا والمحيط الهادي

الكويت عضو لجنة المواد الكيميائية باتفاقية نوتردام

إلى لجنة الاتفاقيات الدولية في الهيئة، ومن ثم إلى وزارة الخارجية الكويتية ثم إلى لجنة الاتفاقية.

ولفت العنزي إلى أن هذه الاتفاقية معنية بالإجراءات الخاصة بتداول المواد الكيميائية، وتعتبر من أهم الاتفاقيات الدولية لارتباطها باتفاقيات أخرى منها اتفاقية بازل واتفاقية استوكهولم، مؤكداً التزام الجهات المعنية في البلاد ببنود الاتفاقية التزاماً كاملاً، كما أن هذا الإنجاز يضاف إلى فوزنا سابقاً بحجز مقعد للكويت في لجنة اتفاقية استوكهولم الخاصة بالملوثات العضوية الثابتة وتم ترشيح ممثل إليها وهي الباحثة في معهد الكويت للأبحاث العلمية د. لولوة العلي لمتابعتها.

وبين العنزي أن هذه الاتفاقية ستمنح البلاد دافعاً أكبر لتطبيق استراتيجية الإدارة المثلى لإدارة المواد الكيميائية، كاشفاً عن اتفاق سيتم قريباً بين الهيئة وجامعة الكويت لتطبيق هذه الاستراتيجية من خلال إنشاء مركز خاص بإدارة هذه المواد.



محمد العنزي

أحد الخبراء المختصين في المواد الكيميائية ليمثل البلاد في اللجنة ويتابع عملها، مضيفاً أن الهيئة هي الطرف الأساسي في ترشيح الخبر المنتخب، سواء كان من الهيئة أو من معهد الكويت للأبحاث العلمية أو من جامعة الكويت، أو أي جهة مختصة بذلك، على أن يتم رفع المعلومات الخاصة بالخبر

أعلن مدير إدارة البيئة الصناعية رئيس فرق التفتيش في الهيئة العامة للبيئة محمد العنزي عن حجز البلاد أخيراً مقعد عضوية لها في لجنة استعراض المواد الكيميائية التابعة لاتفاقية نوتردام الخاصة بالمواد الكيميائية، لافتاً إلى اعتماد حوالي 150 دولة ترشيح الكويت لتولي العضوية التي ستمنحها مهمة تمثيل دول آسيا والمحيط الهادي كاملة في الاتفاقية، التي تعد لجنتها المطبخ الرئيسي للقرارات بجميع المواد الكيميائية وقرارات تداولها أو منعها عالمياً.

وقال العنزي إن حجز المقعد للكويت تم بعد تنسيق قام به وفد البلاد المشارك في اجتماع اتفاقية نوتردام الذي عقد في جنيف أخيراً مع ممثلي دول مجلس التعاون الخليجي الذين دعموا ترشيح الكويت والسعودية ممثلين عن آسيا إضافة إلى الهند وكوريا الجنوبية، حتى تم اقرار ذلك في الاجتماع الرئيسي للدول الأطراف. وأشار إلى أن الهيئة تعكف حالياً على اختيار

مراقبة مصافي النفط وعملياته لحظة بلحظة

هيئة البيئة: 5 طرق إلكترونية لمراقبة مصادر التلوث في البلاد

الرقابة البيئية في الهيئة عن طريق الربط الإلكتروني المباشر، بما يوفر لنا رقابة لحظية لأنشطتها على مدار الساعة، كاشفاً عن عقد الهيئة لعدد من الاجتماعات مع مديري إدارات البيئة في شركات القطاع النفطي لهذا الغرض، لافتاً إلى اتفاق هذه الجهات على عقد ورشة عمل خاصة بهذا المشروع خلال شهر أكتوبر المقبل. وأضاف أن مشروع الربط المباشر سيشمل أيضاً عدداً من الجهات الأخرى، منها وزارة

2010/2025 لنظام الرقابة البيئية الخاصة بمسح البيئات الكويتية وربط مصادر التلوث فيها.

تنسيق مع القطاع النفطي

وقال الأحمّد أنّ الهيئة بدأت التنسيق مع القطاع النفطي وطرح إلزامية ربط جميع المصافي النفطية وعمليات شركات النفط في البلاد مع مركز

أعلن نائب مدير عام الهيئة العامة للبيئة للشؤون البيئية بالإضافة، محمد الأحمّد، عن بدء الهيئة حالياً في المرحلة الثانية لمشروع الربط الإلكتروني المباشر مع جهات الدولة التي ترتبط أنشطتها بالبيئة، إضافة إلى المصادر المحتملة للتلوث الثابتة أو المتنقلة، عبر 5 طرق تستخدم فيها أحدث التقنيات، لافتاً إلى أن بدء العمل بها سيتم بداية العام المقبل، ويندرج هذا المشروع ضمن برنامج الرؤية البيئية المستقبلية

بمنطقة نقعة الانقاذ البحري

حيدر: نقص الأكسجين مسؤول عن نفوق 3 أطنان من أسماك العموم

يثبت وجود أي أسباب أخرى قد تكون وراء نفوق الأسماك بها. وذكر حيدر أن فرقاً من الهيئة العامة للبيئة قامت باخذ عينات من المياه والأسماك في موقع النفوق لفحصها ودراسة الأسباب، مستبعدا ان تكون المواد الكيميائية سببا في النفوق، مشيرا إلى ان الهيئة ستواصل عمليات الفحص للتأكد من عدم وجود اسباب اخرى على الرغم من انها قامت بجولات بحرية بالتعاون مع هيئة الزراعة ولم تكتشف وجود اي حالات نفوق في المياه الاقليمية.

وأكد أن اللجنة الوطنية لمكافحة نفوق الأسماك والجهات التابعة لها تعقد اجتماعات مستمرة لمتابعة ظاهرة النفوق في نقعة الانقاذ البحري، مؤكدا ان اللجنة سوف تستعين بكافة الخبراء والمختصين في حال تبين لها ان اسباباً اخرى غير قلة الاكسجين وارتفاع الحرارة تقف وراء نفوق الاسماك.



الكابتن علي حيدر

باستحداث فتحة في منطقة نقعة الانقاذ البحري لزيادة حركة التيارات البحرية وزيادة نسبة الاكسجين لحماية الثروة السمكية والحد من حالات نفوق الاسماك، مشيرا إلى ان هذه المنطقة شهدت قبل فترة ليست بالطويلة حادثة نفوق مماثلة لنفس الاسباب حيث لم

عزا نائب مدير عام الهيئة العامة للبيئة لشؤون البيئة الكابتن علي حيدر نفوق نحو ثلاثة أطنان من أسماك العموم في منطقة نقعة الانقاذ البحري في اليوم التاسع عشر من الشهر الماضي إلى انعدام الأكسجين في هذه المنطقة في ظل الارتفاع الشديد في درجات حرارة المياه. ووصف حيدر منطقة نقعة الانقاذ البحري بالميتة، مشيرا إلى أن هذه المنطقة باتت خاوية من الاكسجين الذي وصلت نسبته إلى الصفر، لافتا إلى أن انعدام الاكسجين في ظل ارتفاع درجات الحرارة كانا السبب الرئيسي في نفوق هذه الكميات الكبيرة من أسماك العموم، فضلا عن ان هذه النوعية من الاسماك تدخل إلى المنطقة بطريقة الأنواع المكونة من ملايين الاسماك والتي عند دخولها تشعر بالاختناق فتموم بكميات كبيرة. وكشف عن مخاطبة الهيئة العامة للبيئة لادارة العامة للاطفاء بهدف مطالبتها



ربط مباشر والكثروني مع القطاع النفطي

الأشغال، في ما يخص ربط مخرجات مياه الصرف الصحي وجودة المياه الناتجة عن المعالجة، مشيرا إلى تنسيق جار حاليا مع احد البيوت الاستشارية العالمية لمراقبة جودة المياه المصروفة في شبكات الأمطار والمتجهة إلى البيئة البحرية.

مصانع

ولفت الأحمدي إلى ربط مباشر سيتم مع مصانع القطاع الخاص في البلاد، التي تعد مصادر للتلوث الغازي أو المخلفات الصناعية، ومنها مصانع الشعبية الغربية، حيث يتم الانتهاء حاليا من ترتيب العمليات الفنية للربط، مضيفا ان العملية ستشمل أيضا عمل برامج كمبيوتر متخصصة لمواقع ردم النفايات وشركات النظافة لمعرفة أنواع وكميات النفايات التي تجمع وتردم.



مدينة مصدر النموذجية

الاقتصاد البيئي «الأخضر»:

العالم في طريقه لـ «ريو» مرة أخرى

النظام الإيكولوجي. وهذه الاستثمارات هي أيضا تكون موجهة بدوافع تنامي الطلب في الأسواق على السلع والخدمات الخضراء، والابتكارات التكنولوجية، وكذلك في حالات كثيرة بواسطة تصحيح السياسات العامة الضريبية والقطاعية فيما يضمن أن تكون الأسعار انعكاسا ملائما للتكاليف البيئية.

وقد اكتسب مفهوم الاقتصاد الأخضر شهرة دولية إضافية عندما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمقتضى قرارها 236/64 المؤرخ 24 ديسمبر 2009، أن تنظم في عام 2012 مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي من شأنه أن يركز على الموضوع المحوري الخاص بالاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يتطلب معرفة التنمية المستدامة، وبما تحتويه من مهارات وظيفية وأنظمة صحية جديدة.

فمثلا الاستثمار في الطاقة النظيفة وحركة مواصلات مستدامة وغابات وزراعة صديقة للبيئة عناصر جوهرية لبناء اقتصاد أخضر والوصول إلى أهداف مقبولة عالميا لتقليص الفقر. فعلى سبيل المثال استثمار 2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عشرة قطاعات رئيسية يمكن أن يبدأ مرحلة انتقالية نحو اقتصاد أخضر يمتاز بانخفاض الكربون وكفاءة الموارد.

وسيعمل هذا المبلغ المستثمر، الذي يقدر حاليا بنحو 1.3 تريليون دولار أميركي سنويا في المتوسط، والذي تدعمه السياسات الوطنية والدولية المتطلعة إلى المستقبل، على نمو الاقتصاد العالمي بالمعدل نفسه تقريبا، إن لم يكن أعلى من ذلك المتوقع في إطار النماذج

الاقتصاد الأخضر نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، والذي أساسه يقوم على المعرفة للاقتصاديات البيئية والتي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي، والأثر العكسي للنشاطات الإنسانية على التغير المناخي، والاحتباس الحراري، وهو يناقض نموذج ما يعرف «بالاقتصاد الأسود» والذي أساسه يقوم على الوقود الحجري مثل الفحم والبتروول والغاز الطبيعي. إذا الاقتصاد الأخضر يحتوي على الطاقة الخضراء والتي توليدها يقوم على أساس الطاقة المتجددة، بدلا من الوقود الأحفوري، والمحافظة على مصادر الطاقة واستخداماتها كمصادر طاقة فعالة، هذا عدا عن أهمية نموذج الاقتصاد الأخضر في خلق ما يعرف بفرص العمل الخضراء، وضمان النمو الاقتصادي المستدام والحقيقي، ومنع التلوث البيئي، والاحتباس الحراري، واستنزاف الموارد والتراجع البيئي.

لا يوجد حاليا تعريف متفق عليه دوليا للمصطلح «الاقتصاد الأخضر»، استحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعريفا عمليا، يفهم بناء عليه الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يؤدي إلى تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه بالحد على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية وحالات الشح الإيكولوجية. وأما على مستوى عملي أكثر، فيمكن إدراك الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تفضي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوث ومنع خسارة التنوع الإحيائي وتدهور



الزراعة المستدامة يمكن أن تؤدي إلى رفع مستوى الغلال وتحسين خصوبة التربة والحد من إزالة الأجراس

نموذج «الاقتصاد البني» لم تتعامل مع التهميش الاجتماعي واستنفاد الموارد، ولا تزال بعيدين عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن الاستدامة لا تزال هدفاً حيوياً بعيد الأمد، ولكننا لا بد أن نعمل على تخضير الاقتصاد لنصل إلى هذا الهدف. بالإضافة إلى تحقيق معدل نمو أعلى، فإن التحول الشامل إلى الاقتصاد الأخضر من شأنه تحقيق دخل أعلى للفرد مقارنة بنظيره في ظل النماذج الاقتصادية الحالية مع تقليل البصمة البيئية بنسبة 50% تقريباً في العام 2050، مقارنةً بنهج العمل المعتاد.

تحديات التحول إلى الاقتصاد الأخضر

ب تحول الوظائف من قطاعات إلى أخرى: زيادة وظائف في قطاعات معينة يقابلها تراجع في عدد الوظائف في قطاعات أخرى، خاصة في المرحلة الانتقالية. ب تفاوت الفرص من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر.

ب إمكانية نشوء سياسات حماية Green protectionism وحواجز فنية إضافية أمام التجارة.

ب خيار مكلف قد لا ينتج عنه فوز تلقائي ومتساوي على الصعيدين الاقتصادي والبيئي، وقد يكون ذلك على حساب تحقيق أهداف انمائية أخرى.

الاقتصادية الحالية؛ لكن الفارق أن هذا النمو سيحدث من دون ارتفاع المخاطر والصدمات والندرة والأزمات الواسعة على نحو متزايد في «الاقتصاد البني» عالي الكربون المستنزف للموارد، وهذه تعتبر من أهم توصيات تقرير أصدرته برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعنوان «نحو اقتصاد أخضر.. مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر».

الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

يقوم العالم بالانتقال إلى الاستثمار في الاقتصاد الأخضر وذلك بسبب خيبة الأمل من النظام الاقتصادي العالمي السائد حالياً والأزمات العديدة المتزامنة وانهيارات الأسواق التي حدثت أثناء العقد الأول من الألفية الجديدة، بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية العام 2008 على وجه الخصوص قد أسهمت في تلك القوة الدافعة التي اكتسبها مبدأ الاقتصاد الأخضر. وأيضاً أزمة الغذاء التي تخطى عدد الجياع فيها عالمياً بليون نسمة عام 2009 نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء ونسبة البطالة على أثر الأزمة المالية، وكذلك الأزمة المناخية والتي تمثلت في ظواهر وتقلبات مناخية شديدة تأتي بكارث وتداعيات على نطاق واسع. فمبدأ «الاقتصاد الأخضر» لا يحل محل التنمية المستدامة، بل إن هناك فهماً مطرداً الآن لحقيقة أن تحقيق الاستدامة يرتكز بالكامل تقريباً على إصلاح الاقتصاد، فالعقود المتتالية من خلق الثروات الجديدة عن طريق

وأكد شتاينر أنه يجب علينا تجاوز استقطابات الماضي كالتنمية في مقابل البيئة والدولة مقابل السوق والشمال مقابل الجنوب. وفي ظل وجود 2.5 مليار نسمة يعيشون على أقل من 2 دولار يوميا، وأكثر من ملياري نسمة يضافون إلى سكان العالم بحلول العام 2050، فمن الواضح أنه يجب علينا الاستمرار في تطوير وتنمية اقتصاداتنا، ولكن هذا التطور لا يمكن أن يأتي على حساب نظم دعم الحياة ذاتها على الأرض أو في المحيطات أو في الغلاف الجوي إذ إنها تحافظ على اقتصاداتنا وبالتالي على حياة كل واحد منا.

استثمارات في الاقتصاد الأخضر

الاقتصاد الأخضر يقدر رأس المال الطبيعي ويستثمر فيه، حيث تم تخصيص ربع الاستثمارات الخضراء التي تم تحليلها - أي 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي (325 مليار دولار أمريكي) - لقطاعات رأس المال الطبيعي: الحراجة، والزراعة، والمياه العذبة، ومصايد الأسماك. وترتفع القيمة المضافة في صناعة الغابات بنحو 20% في العام 2050 مقارنة بنهج العمل المعتاد. ويمكن لاستثمارات في الاقتصاد الأخضر تتراوح بين 100 و300 مليار دولار أمريكي سنويا في الفترة من 2010-2050، أن تؤدي بمرور الوقت إلى ارتفاع جودة التربة وزيادة العائدات العالمية من المحاصيل الرئيسية بما يمثل زيادة قدرها عشرة في المئة عما يمكن تحقيقه من خلال استراتيجيات الاستثمار الحالية. كما يمكن أن تقلل الكفاءة الزائدة في قطاعات الزراعة والصناعة والبلديات من الطلب على الماء بحوالي الخمس بحلول العام 2050، مقارنة بالتوجهات المتوقعة، مما يقلل الضغط على المياه الجوفية والسطحية على المدينين القصير والطويل. ويمكن للاقتصاد الأخضر أن يساهم في التخفيف من الفقر، وهناك رابط لا ينفصم بين التخفيف من الفقر والإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية والأنظمة الأيكولوجية نظرا لتدفق المنافع من رأس المال الطبيعي لتصل إلى الفقراء مباشرة، وهو أمر مهم بالنسبة للدول منخفضة الدخل بصفة خاصة، حين تمثل



التوجه نحو زيادة الاعتماد على الطاقة الشمسية

الأمم المتحدة

يقول أكيم شتاينر وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إن العالم في طريقه إلى ريو مرة أخرى، لكنه عالم مختلف تماما عما كان عليه في قمة الأرض في ريو العام 1992. وتأتي ريو 2012 على خلفية التراجع السريع في الموارد الطبيعية وتسارع التغيير البيئي، بدءا بفقدان الشعاب المرجانية والغابات إلى الندرة المتنامية في الأراضي المنتجة جراء الحاجة الملحة إلى الغذاء والوقود من جانب الاقتصاد والآثار المحتملة لتغير المناخ دون رادع.

مكونات الاقتصاد الأخضر

- التكنولوجيا.
- تشجيع ريادة الأعمال، التعليم وإعادة التدريب.
- والفوائد المتوقعة تتمثل في التالي:
- تعزيز الأنشطة المنخفضة الكربون.
- مجالات جديدة للنمو الاقتصادي.
- فرص عمل جديدة.

- أولا: فرص خضراء جديدة
- خلق فرص اقتصادية واجتماعية جديدة
- بناء على أنشطة خضراء جديدة التي يتم خلالها يتم:
- تحسين التدفقات التجارية مع التركيز على السلع والخدمات البيئية.
- إنتاج وتوزيع الطاقة المتجددة.
- دعم الابداع، البحث والتطوير ونقل

لمحات عن مبادرات الاقتصاد الأخضر الوطنية

مبادرات الاقتصاد الأخضر	البلد
<p>حددت هدفا ترمي إليه لإنتاج ما نسبته 16% من طاقتها الأولية من الموارد المتجددة بحلول العام 2020، وتضمنت خطتها الخمسية للفترة 2010-2006 استثمارات ملحوظة في طاقة الرياح والطاقة الشمسية وسائر مصادر الطاقة المتجددة، كما يتضمن مشروع خطتها للفترة 2015-2011 المزيد من التدابير لتعزيز إنتاج الطاقة المتجددة واستخدامها.</p>	الصين
<p>تشتمل استراتيجية مصر للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في صميمها على الكثير من مبادئ الاقتصاد الأخضر وأهدافه المنشودة. وترمي هذه الاستراتيجية العامة إلى توسيع مدى الأهداف المحددة لقطاعات معينة، ومنها مثلا قطاع الطاقة. ويركز آخر تقرير عن التنافسية صدر عن المجلس الوطني المصري للتنافسية على الاستراتيجيات والاستثمارات والسياسات العامة التي يمكن أن تدفع مسار التحول الاقتصادي الأخضر.</p>	مصر
<p>أعلنت خططا لبدء إنتاج طاقة الرياح. ومن المتوقع أن تسهم محطات توليد الكهرباء بطاقة الرياح في زيادة سبل الحصول على الطاقة في بلد لا يتمتع فيه حاليا بتلك السبل سوى 25% من سكانه. كما تنفذ إثيوبيا سياسة عامة من أجل زيادة مساحة غطائها الحرجي وتحسين إدارة الأحراج الموجودة حاليا.</p>	إثيوبيا

سبل وخدمات النظام الإيكولوجي أحد أكبر مكونات المعيشة للمجتمعات الريفية الفقيرة ويوفر شبكة أمان تحمي من الكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية.

وسيتم خلق وظائف جديدة أثناء الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وبمرور الوقت ستزيد تلك الوظائف عما هو متاح في «الاقتصاد البني»، ويلاحظ هذا بصفة خاصة في قطاعات الزراعة والنباتات والطاقة والحراجه والنقل. ولكن التخضير سيتطلب فقدا في الدخل والوظائف، على المديين القصير والمتوسط في بعض القطاعات التي استنزفت بصورة شديدة مثل مصايد الأسماك لكي تستعاد المخزونات المستنزفة ولتجنب الفقد الدائم في الدخل والوظائف، وقد يتطلب التخضير أيضا الاستثمار في إعادة بناء المهارات وإعادة تعليم القوة العاملة. إن التحرك نحو الاقتصاد الأخضر يحدث على مستوى غير مسبق وبسرعة لم تعهد من قبل. فقد كان من المتوقع في العام 2010 أن تصل الاستثمارات الجديدة في الطاقة النظيفة إلى قيمة قياسية تبلغ 200-180 مليار دولار أمريكي بزيادة عن قيمتها البالغة 162 مليار دولار أمريكي في العام 2009 و173 مليار دولار أمريكي في العام 2008. وتدفع الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عجلة التنمية بصورة متزايدة والتي ارتفعت حصتها من الاستثمار العالمي في مجالات الطاقة المتجددة من 29% في العام 2007 إلى 40% في العام 2008، يأتي معظمها من البرازيل والصين والهند.

ومن المتوقع أن يولد الاقتصاد الأخضر قدرا من النمو والوظائف يماثل أو يزيد عن سيناريو نهج العمل المعتاد الحالي ويفوق التوقعات الاقتصادية على المديين المتوسط والطويل في حين يؤدي إلى منافع اجتماعية وبيئية أكثر، ولكن مثل هذا التحول إلى الاقتصاد الأخضر لن يكون بلا مخاطر وتحديات- من «تخضير» القطاعات البنية التقليدية إلى تلبية متطلبات السوق سريعة التغير في عالم يقوده الكربون، لذا يجب أن يتحد قادة العالم، والمجتمع المدني، والأعمال الرائدة، وأن يتعاونوا على التدبر في المقاييس التقليدية للثروة والرخاء والرفاهية وإعادة تعريفها، ومن الواضح أن أكبر المخاطر هو الاستمرار في الأمر الواقع.

- تعزيز الزراعة العضوية.
- ومن الفوائد المتوقعة:
- خفض انبعاثات الكربون.
- تحسين النقل العام.
- تقليص الاجهاد المائي.
- تحسين الأمن الغذائي.
- تخفيف تدهور الأراضي والتصحر.

- خلق فرص اقتصادية واجتماعية جديدة من خلال «تخضير» الأنشطة الاقتصادية القائمة من خلال:
- تعزيز النقل المستدام.
- تخضير البناء والتصميم.
- تخضير إنتاج الكهرباء.
- تحسين إدارة المياه وعمليات التحلية.

- مصادر جديدة للدخل.
- وظائف للشباب في قطاعات جديدة.

ثانيا: جعل الأنشطة الاقتصادية القائمة أكثر ملاءمة للبيئة:

نماذج ناجحة

المدينة النموذجية «مصدر» في الامارات العربية المتحدة

تم إنشاء مدينة نموذجية مستدامة منخفضة الاستهلاك للمياه والطاقة، ويتم فيها إعادة تدوير المياه العادمة للاستخدام في الري. واستخدام 200 ميغاواط من الطاقة النظيفة «بالطاقة الشمسية» مقابل أكثر من 800 ميغاواط بالنسبة لمدينة تقليدية بنفس الحجم. واستهلاك 8.000 متر مكعب من مياه التحلية يوميا مقارنة بأكثر من 2.0000 متر مكعب يوميا بالنسبة لمدينة تقليدية.

الكهرباء بالطاقة الشمسية باليمن

لقد كان يصعب امداد خطوط الطاقة الكهربائية التقليدية إلى المناطق الريفية البعيدة بسبب التكلفة وخسارة الطاقة وغيرها من المعوقات، حيث كان البديل استخدام الطاقة الشمسية المجانية والمتجددة النظيفة والتي تتميز فيها اليمن بكميات هائلة، حيث أطلقت الإسكوا مبادرة إنتاج الكهرباء بواسطة الطاقة الكهربائية الشمسية في المناطق الريفية النائية في اليمن والتي من بعدها تم توفير العديد من الخدمات للسكان منها تخزين الغذاء واستخدام التكنولوجيا وبناء المدارس والمستوصفات.

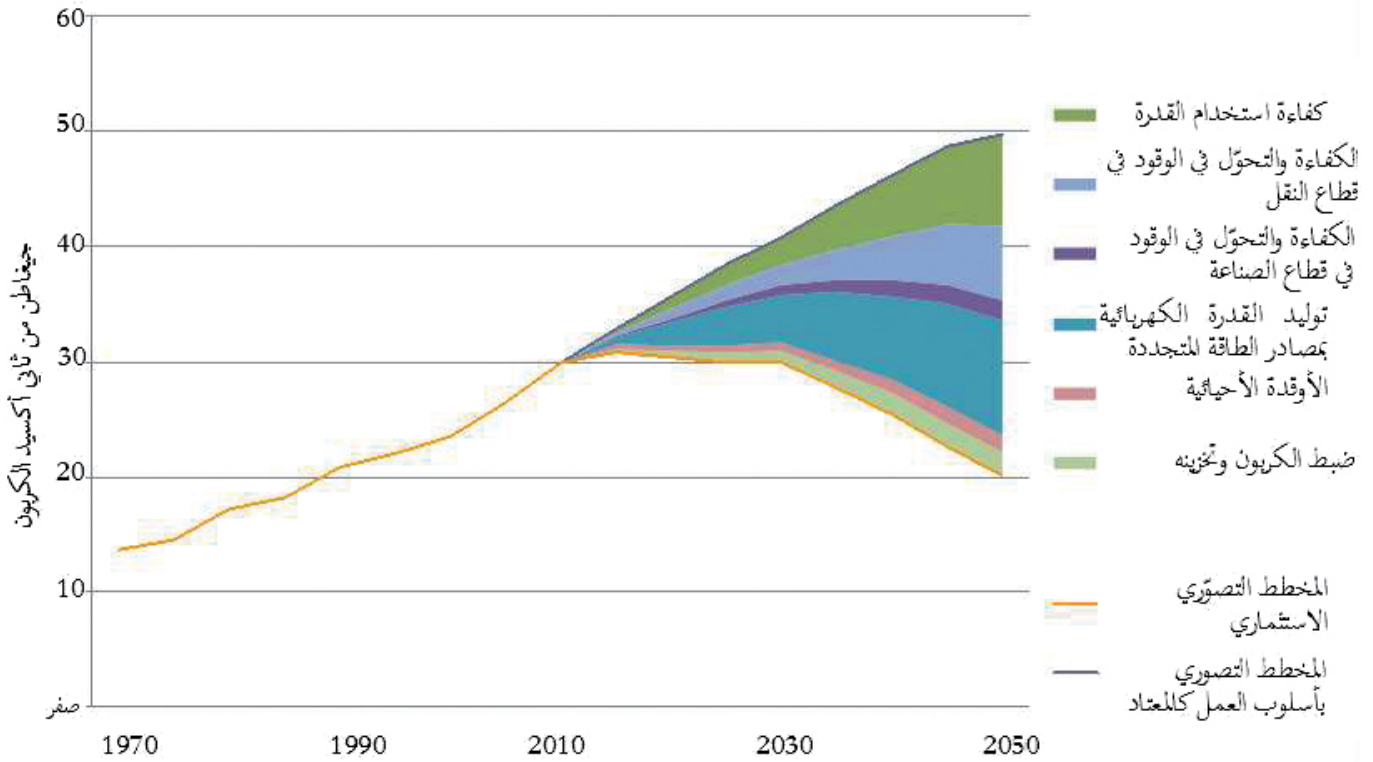
تخفيف حدة الفقر

إن الاستراتيجية التي تعنى بالاقتصاد الأخضر يمكن أن تسهم في تحقيق النمو الأخضر وأن تعود بالنفع على البيئة من خلال



الكهرباء بالطاقة الشمسية باليمن

البلد	مبادرات الاقتصاد الأخضر
الأردن	يُعنى الأردن حاليا بالترويج لمجموعة متنوعة من السياسات العامة والمبادرات والبرامج الرامية إلى تحقيق الاقتصاد الأخضر، ومنها مثلا منتدى المدن البيئية وندوة التمويل البيئي ومشروع استصلاح منطقة نهر الزرقاء، إضافة إلى مجموعة من الحوافز الضريبية للترويج لمصادر الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة. ويبين البرنامج التنفيذي الصادر عام 2010 الهدف الخاص بتحويل البلد إلى مركز إقليمي للخدمات والصناعات الخضراء.
المكسيك	واحد من أوائل البلدان التي قطعت على نفسها التزاما ببلوغ هدف تخفيض الانبعاثات الكربونية على نحو طوعي بالتعهد بالتقليل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري «الدفينة» إلى النصف بحلول العام 2050. وتضطلع المكسيك أيضا بعدد من السياسات العامة والمشاريع بشأن كفاءة استخدام الموارد. والطاقة النظيفة وغير ذلك من المجالات ذات الصلة بالاقتصاد الأخضر. وفي قطاع الطاقة نفسه، وضعت خططا لإضافة 500 ميغاواط من القدرة الكهربائية المولدة بطاقة الرياح إلى سعة الشبكة الكهربائية بحلول العام 2012.
جمهورية كوريا	اعتمدت استراتيجية وطنية وخطة خمسية بشأن النمو الأخضر للفترة 2009-2013، بتخصيص 2% من ناتجها المحلي الإجمالي للاستثمار في عدة قطاعات خضراء، كالتجارة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة والتكنولوجيا النظيفة والمياه.
المملكة المتحدة	اعتمدت خطة لخفض انبعاثات الكربون تسعى بها إلى تحقيق تخفيض بنسبة قدرها 34% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري «الدفينة» من مستويات عام 1990 بحلول العام 2020. وفي مايو 2010، أعلنت تدابير جديدة لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة في المنازل، وتخطط لإقامة مصرف للاستثمارات الخضراء.
أوروغواي	اطلاق خططا لإنتاج نصف إمدادات البلد بالطاقة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول العام 2015، وتخطط أيضا لاقطاع استهلاك الوقود الأحفوري بنسبة قدرها 15% بحلول العام 2015.



انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ذات الصلة بالطاقة - الأمم المتحدة

يعملون في مصائد الأسماك بدوام كامل أو بدوام جزئي، ويعيل كل عامل صيد منهم ثلاثة أفراد، في التقدير المتوسط، من عائلته، ومع ذلك فإن استدامة جوانب كبيرة من هذه الصناعة باتت تتهددها المخاطر من جراء الممارسات والسياسات العامة المتبعة في صيد الأسماك في الوقت الراهن. كما أن تعزيز القطاع الزراعي بجعله قطاعا مستداما ومفعما بالنشاط عامل حاسم أيضا في التخفيف من حدة الفقر. كذلك فإن طرائق الزراعة المستدامة

تجديد رأس المال الطبيعي وتعزيزه، بالإضافة إلى التخفيف من حدة الفقر. وهناك عدد من القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية الوثيقة الصلة بالتخفيف من وطأة الفقر والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وعلى سبيل المثال، يعد قطاع مصائد الأسماك قطاعا أساسيا للتنمية الاقتصادية والعمالة والأمن الغذائي لصالح الملايين من البشر في العالم قاطبة. ذلك أن هذه الصناعة تدعم معيشة ما يقدر بنحو 520 مليون نسمة - من الأشخاص الذين

الاستثمار في الاقتصاد الأخضر سببه خيبة الأمل في النظام الاقتصادي السائد حاليا



حسن إدارة الأجراف في العالم يمكن أن يؤدي إلى زيادة في أراضي الأجراف



مصايد الأسماك تدعم معيشة ما يقدر بنحو 520 مليون نسمة

يمكن أن تزيد المساواة والإنصاف في توزيع الأغذية المنتجة، وفي الوقت نفسه تتيح الوسائل الكفيلة بتحقيق زيادات في غلال المحاصيل. ويمكن أن تكون ظواهر الجوع والفقر والصحة والبيئة وثيقة الارتباط بالممارسات المتبعة في الزراعة والناتج المستمد منها؛ ومن ثم فإن الزراعة المستدامة تنطوي على إمكانات جديدة بالاعتبار للارتقاء بنوعية الحياة في المجتمعات المحلية الريفية.

المنافع البيئية للاقتصاد الأخضر

النقلة إلى الاقتصاد الأخضر يمكن أن تؤدي إلى تخفيض ملحوظ في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ففي المخطط التصوري الاستثماري، الذي يستثمر فيه ما نسبته 2% من الناتج المحلي الإجمالي في قطاعات رئيسية من الاقتصاد الأخضر، يخصص أكثر من نصف مقدار ذلك الاستثمار لزيادة كفاءة استخدام الطاقة وتوسيع إنتاج واستخدام موارد الطاقة المتجددة، بما في ذلك الجيل الثاني من الوقود الحيوي. والنتيجة هي تحقيق خفض بنسبة قدرها 36% في كثافة استخدام الطاقة على الصعيد العالمي، تقاس بملايين الأطنان من معادل النفط في كل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2030. وفي المخطط التصوري الاستثماري، من شأن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ذات الصلة بالطاقة أن ينخفض حجمها من 30.6 جيجا طن في عام 2010 إلى 20.0 جيجا طن في عام 2050 ولذلك فإن الاستثمار في الاقتصاد المنخفض انبعاثات الكربون ينطوي على إمكانات كبيرة لمواجهة التحديات التي يفرضها تغير المناخ، مع أن من الضروري القيام باستثمارات إضافية واتخاذ تدابير في إطار السياسات العامة من أجل الحد من تركيزات غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي إلى 450 جزءا من المليون أو أقل من ذلك.

ومن المنافع البيئية الإضافية التي تجنى من الاقتصاد الأخضر ما يمكن أن يتأتى من الاستفادة على نحو مستدام مما يسمى خدمات النظم الإيكولوجية. وتبين البحوث التي أجريت من أجل تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الاقتصاد الأخضر كيف يتسنى إنجاز تقدم كبير نحو هذا الهدف من خلال القيام بمبادرات ترمي إلى إدارة الطلب على الخدمات المستفادة من النظم الإيكولوجية، على أن تكملها استثمارات من أجل تعزيز عرض تلك الخدمات وتوريدها طوال الفترة من الأجل المتوسط إلى الأجل الطويل. ذلك أن اتباع أسلوب أفضل وأكثر عناية بالاستدامة في إدارة الأحراج في العالم يمكن أن يؤدي إلى زيادة في أراضي الأحراج، مما يسهم في زيادة خصوبة التربة وتوافر المياه وخدمات تخزين

الحراجة والزراعة
والمياه العذبة
ومصايد الأسماك
أهداف رئيسية
للاستثمار البيئي

أربعة تحديات
تواجه التحول إلى
الاقتصاد البيئي
«الأخضر»



الاقتصاد الأخضر يمكن أن تؤدي إلى الحماية من الغازات المتصاعدة

المصادر

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة «نحو الاقتصاد الأخضر».
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا - الاسكوا.
- الموسوعة الجغرافية - المجلة الجغرافية - البيئية والتخطيط البيئي.
- الاقتصاد الأخضر.. الاستثمار الأخضر - د. أسامة الفاعوري - بريطانيا.
- Dw - world.de
- Green economic magazine

انبعاثات الكربون. وعلاوة على ذلك، فإن تحسين كفاءة استخدام المياه يمكن أن يخفض بقدر كبير استهلاك المياه، كما إن تحسين إدارة الإمداد بالمياه وسبل الحصول عليها يمكن أن يساعد على الحفاظ على المياه الجوفية والمياه السطحية. وتبين دراسات النمذجة الاقتصادية التي أجريت من أجل التقرير أن الاستثمارات في مجال إدارة وزيادة الإمدادات وتحسين سبل الحصول على المياه من شأنها أن تدعم الحفاظ على المياه الجوفية والمياه السطحية على حد سواء. وكذلك فإن الزراعة المستدامة يمكن أن تؤدي إلى رفع مستوى الغلال وتحسين خصوبة التربة والحد من إزالة الأحرار واستخدام المياه العذبة.

- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة - الفاو.

يفيد تقرير جديد لمجموعة من العلماء المتخصصين بأن أوضاع الحياة في المحيطات باتت أسوأ مما كان يعتقد. وينبه التقرير إلى أن بعض أنواع الأحياء البحرية يهددها «خطر الإنقراض بشكل غير مسبوق في تاريخ البشرية». ويخلص واضعو التقرير إلى أن مجموعة من العوامل تضافرت، كل بطريقته، للوصول إلى هذا الوضع المقلق، خصوصا صيد الأحياء البحرية إلى حد الاستنزاف، وتلوث البيئة، والتغير المناخي. ويقولون إن نتائج تأثير هذه العوامل السلبية على الإنسانية يبدو جليا.

ونظم اجتماع هيئة العلماء والمختصين هذه «البرنامج العالمي للنظر في حال المحيطات، المعروف اختصاراً بـ«IPSO»، حيث تداول هؤلاء في النتائج التي توصلوا إليها، كل حسب اختصاصه، الذي توزع بين خبراء في الشعب المرجانية، وعلماء في السميات، وآخرون في صيد الاسم.

عندما نظر العلماء في التأثير السلبي الجماعي للإنسان على المحيطات، فإن تداعيات هذا التأثير أصبحت واضحة للعيان، وتبين أنه أسوأ مما كان يعتقد كل منا منفرداً.

بشكل عام، تولدت لدى الكثير من العلماء قناعة بأن وتيرة التغيرات التي تحدث للأحياء البحرية أسرع بكثير مما كنا نظن، أو لنقل تغيرات لم تحدث إلا عبر مئات السنين. وتشمل هذه التغيرات المتسارعة ذوبان جليد البحر المنجمد الشمالي، وجرينلاند وألواح الجليد في القطب المنجمد الجنوبي، وارتفاع مناسيب البحار، وانطلاق غاز الميثان المحصور في قيعان البحار.

لكن مما جعل أعضاء الفريق يقلقون أكثر هو ملاحظتهم للطريقة التي تتفاعل فيها الأمور المختلفة وتتعاون فيما بينها لزيادة المخاطر التي تتهدد الأحياء البحرية. فعلى سبيل المثال، أن بعض الملوثات التي تلتصق بأسطح بعض المواد البلاستيكية الدقيقة توجد الآن في قيعان المحيطات.

وتجد هذه المواد طريقها إلى سلسلة المواد الغذائية التي تقتات عليها بعض أنواع الأسماك التي تتخذ من قاع المحيط موطناً لها. وهناك ملوثات أخرى تجد طريقها إلى المحيطات وتستقر في قيعانها، كفضلات الحيوانات ومخلفات المزارع.

وبشكل عام، فإن زيادة حامضية مياه المحيطات، وارتفاع درجات هذه المياه، وزيادة صيد الأسماك التي تتهدد وجود أنواع مختلفة منها، كلها تزيد من الأخطار المحدقة بالشعاب المرجانية، إلى درجة أن ثلاثة أرباع الموجود منها في العالم قد يختفي عاجلاً.

وقد شهدت الحياة على الأرض «خمس حوادث أتت على جميع مظاهر الحياة فيها»، ومن بينها ارتطام كويكب سيار بها. ويقال إن الحادث السادس المتوقع الذي يلحق الأذى بالأرض الآن هو تأثير سكانها مجتمعين على الحياة فيها.

ويستتج تقرير «البرنامج العالمي للنظر في حال المحيطات» أنه من المبكر حسم الأمر بشكل لا لبس فيه، ولكن جميع المعطيات تشير إلى أن الأمر محتمل الوقوع وبوتيرة تفوق أي من الحوادث الخمس السابقة.

يذكر التقرير أن الحوادث الكارثية الخمس التي وقعت على الأرض ارتبطت بتغيرات نلاحظ مثيلاتها اليوم، ومنها عدم انتظام الدورة الكربونية، وزيادة نسبة الحوامض، ومعدلات نضوب الأوكسجين في مياه البحر.

ويختتم التقرير النتائج التي توصل إليها بالقول «إن نسبة امتصاص المحيطات لثاني أكسيد الكربون أعلى بكثير مما كانت عليه عندما وقعت الكارثة التي قضت على الأحياء البحرية في الأرض عن بكرة أبيها قبل نحو 55 مليون سنة».

وتتضمن توصيات التقرير الفورية إيقاف صيد الأحياء البحرية غير المسئول وغير المنظم، والعمل على تخفيض نسبة الملوثات التي تجد طريقها إلى مياه المحيطات، والتخفيض الهائل في نسبة انبعاث الغاز المسبب لظاهرة الاحتباس الحراري.

إن التحديات التي يواجهها العالم في الحفاظ على المحيطات جمة، ولكن، بخلاف الأجيال الماضية، فإننا نعلم ما يجب فعله. إن الوقت لحماية القلب الأزرق لكوكبنا قد حان.

محيطات العالم مهددة بالانقراض

إعنهو القيني
عن مجلة بيئتنا



المؤتمر السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية | بيروت، 27 - 28 تشرين الأول/أكتوبر 2011 - حيتور جرائد



الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير

- هل تستطيع أنماط التنمية التقليدية تطوير المجتمعات العربية وضمان رخائها؟
- كيف نخلق وظائف منتجة لعشرات ملايين العرب العاطلين عن العمل؟
- هل لدى الدول العربية سياسات في التنمية الاقتصادية المستدامة؟
- كيف تؤثر النشاطات الاقتصادية والتزايد السكاني على الموارد الطبيعية؟
- هل الدول العربية مؤهلة للتنافس في عالم يتجه نحو أنماط اقتصادية منخفضة الكربون، تستجيب لتحديات تغير المناخ؟
- هل يكون التحول الى الاقتصاد الأخضر هو الحل؟

هذه بعض الأسئلة المطروحة على جدول أعمال المؤتمر العام السنوي الرابع للمنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد)، الذي يعقد في بيروت، 27 - 28 تشرين الأول (أكتوبر) 2011. للمرة الأولى، يوضع قيد النقاش العام تقرير شامل مستقل ومختص حول التحول إلى الاقتصاد الأخضر في البلدان العربية، ي طرح خيارات متنوعة للتطور الاجتماعي والاقتصادي مع الحفاظ على التوازن الطبيعي واستدامة الموارد. يغطي التقرير ثمانية قطاعات: الطاقة، المياه، الزراعة، النقل والمواصلات، الصناعة، إدارة النفايات، المدن والمباني الخضراء، السياحة. وبعد عرضه في المؤتمر السنوي، سيقدم التقرير إلى قمة تغير المناخ في دوربان نهاية السنة. وتتبع هذا جولة نقاشات مع الحكومات العربية حول استنتاجات التقرير وتوصياته، تحضيراً لقمة «ريو+20» في حزيران (يونيو) 2012.



المنتدى العربي للبيئة والتنمية
ARAB FORUM FOR
ENVIRONMENT AND DEVELOPMENT

www.afedonline.org

للمعلومات: هاتف: +961 1 321800 فاكس: +961 1 321900 Email: info@afedonline.org

شارك في أهم ملتقى بيئي عربي سنة 2011





حافظوا
عليها
لتدوم

